مجلة جامعة تبوك للعلوم الإنسانية والاجتماعية
University of Tabuk Journal for Humanities and Social Sciences
دورية علمية محكمة
ردمد ١٦٥٨-٨٧٩٧
جامعة تبوك
University of Tabuk

ضوابط أبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) المنهجية في الدرس النحوي، مصطلح (الصحيح) في كتابه التذييل والتكميل أنموذجاً، دراسة تحليلية

Abu Hayyan al-Andalusi's (d.745AH) methodological rules in grammar lessons, the term (correct) in his book Al-Tadheel wa Al-Takmeel as a model, an analytical study

د. محمد عبد الله المزّاح

أستاذ اللغويات المشارك بقسم اللغة العربية، كلية الآداب بجامعة الملك خالد

Dr. Mohammad Abdullah Al-Mazzah

Associate Professor of Linguistics, Department of Arabic Language, Faculty of Arts, King Khalid University

Maalmzah@kku.edu.sa

https://orcid.org/0009-0003-9524-6475

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى معرفة المنهج الذي التزمه أبو حيان الأندلسي في كتابه "التذييل والتكميل" للتصحيح، من خلال دراسة وصفية تحليلية تتبّع آليات التصحيح والترجيح في معالجته للمسائل النحوية، ومدى التزامه بالضوابط المنهجية التي رسمها لنفسه.

وقد جاء البحث في مقدمة تبيّن أهمية البحث ومشكلته وأهدافه والدراسات السابقة، ثم تمهيد فيه أهمية المصطلحات الحُكميّة في النحو العربي، ثم ارتكز المبحث الأول على تحديد مفهوم "الصحيح" و"الترجيح" في الدرس النحوي، وتعدد وجهات نظر النحاة فيه، والمبحث الثاني قرأ ماهيّة "التذييل والتكميل" وأسلوبه وأدوات التحقيق والتصحيح فيه، في حين كان المبحث الثالث يدرس منهجية التصحيح التي سار عليها أبو حيان في التذييل والتكميل.

وختمت البحث بعرض النتائج والتوصيات، وأهمها: أنّ أبا حيان قدّم نموذجًا متفرّدًا في التصحيح النحوي، يجمع بين دقة العرض، وتفنيد الأقوال، وترجيح الأرجح بناءً على تحليل يجمع بين النص والسياق، والقاعدة والاستعمال، وأوصي زملائي الباحثين بضرورة الالتفات إلى فلسفة اللغة في الشروح الموسوعية، وإدراج قضايا التصحيح ضمن المناهج الجامعية، لما تحمله من عمق تحليلي يعزز الوعي المنهجي لدى الباحث.

الكلمات المفتاحية :الصحيح، التذييل والتكميل، الضوابط.

Abstract

This research aims to identify the methodology adopted by Abu Hayyan al-Andalusi in his book "Al-Tadhiyal wa al-Takmil" for correction, through a descriptive and analytical study that traces the mechanisms of correction and weighting in his treatment of grammatical issues, and the extent of his adherence to the methodological controls he set for himself. The research begins with an introduction explaining the importance of the research, its problems and objectives, and previous studies, followed by a preface on the importance of judgmental terms in Arabic grammar. The first section focuses on defining the concepts of "correct" and 'weighting' in grammatical studies and the multiple views of grammarians on this subject. The second section examines the nature of "Al-Tadhīl wa al-Takmīl" , its method, and the tools of investigation and correction in it, while the third section studies the methodology of correction followed by Abu Hayyan in the appendix and supplement. The research concludes with a presentation of the results and recommendations, the most important of which is that Abu Hayyan presented a unique model of grammatical correction, combining accuracy of presentation, refutation of statements, and giving preference to the most likely based on an analysis that combines text and context, rules and usage. I recommend that my fellow researchers pay attention to the philosophy of language in encyclopedic commentaries and include issues of correction in university curricula, given their analytical depth, which enhances the methodological awareness of researchers.

Keywords: correctness, footnotes and supplements, rules.

المقدمة

تُعدّ قضايا الترجيح والتصحيح في الدرس النحوي من أهمّ المباحث التي تستوقف النظر وتستنهض الفكر؛ لما لها من أثر بيّن في الكشف عن مناهج النحاة وطرائقهم في التقويم والتوجيه. ويزداد أمرها خطورة حينما تتناولها دراسة علمية تتوسل بنصٍّ موسوعيٍّ جليلٍ من نصوص النحو العربي، مثل *التذييل والتكميل* لأبي حيان الأندلسي(ت٧٤٥)، ذلك السفر الضخم الذي يمثّل ذروة النضج النحوي في القرن الثامن الهجري، وأحد أعمدة التفكير النحوي المنهجي.

إنّ مبحث التصحيح والترجيح ليس مجرد ميدان للمفاضلة بين الأقوال، بل هو مضمار علميّ دقيق، تقوم فيه الحجة مقام التقليد، وتُفصل فيه المسائل على محك الدليل والنظر والتركيب. ولهذا المبحث امتدادات في علوم البلاغة وأصول الفقه، حتى غدا أداةً منهجية في ضبط دلالة النصوص، وتحقيق سلامة التأويل، وتثبيت قواعد الفهم السليم للغة العربية، التي بها يُقرأ الشرع وتُقام الحجّة.

وفي هذا السياق، ينهض مصطلح "الصحيح" عند أبي حيان بدورٍ بارز، إذ يتردد كثيرًا في كتابه، لا على وجه التكرار الإنشائي، بل بوصفه أداةً لحسم الخلاف، وتثبيت الرأي بعد عرض الأقوال ومناقشتها وموازنتها. وقد اقترن هذا المصطلح عنده بالدقة والتحليل والتعليل، فجاء مشفوعًا بالشواهد، معززًا بمنهج علمي محكم، يعكس عمق فقهه اللغوي، ودقّة نظره في تركيب العربية وطرائق بنائها.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في النقاط الآتية:

١. معالجة أحد المحاور الجوهرية في الدرس النحوي، وهو مبحث التصحيح والترجيح، من زاوية تحليلية دقيقة لمصطلح "الصحيح" عند أحد كبار النحاة.
٢. استكشاف الأسس المنهجية التي اعتمدها أبو حيان في الترجيح النحوي، وذلك من خلال تحليل استعماله لمصطلح "وهو الصحيح" في كتابه "التذييل والتكميل".
٣. تسليط الضوء على منهج أبي حيان النقدي، وبيان أثره في تشكيل النظرية النحوية، ومدى تأثره أو استقلاله عن المدارس النحوية الكبرى.
٤. الإسهام في رصد التداخل بين علم النحو وأصول الفقه من خلال تتبّع ضوابط الترجيح ومناهج التحقيق اللغوي.

مشكلة البحث:

تتمثل المشكلة الرئيسة لهذه البحث في سؤال رئيس مفاده ما الأسس المنهجية التي انطلق منها أبو حيان في استخدامه مصطلح "الصحيح"، وما ضوابط هذا التصحيح؟

وينبثق عن هذه المشكلة عدد من الأسئلة الفرعية:

- **ما طبيعة المواضع التي ورد فيها مصطلح "الصحيح" في كتاب "التذييل والتكميل"؟**
- **ما المعايير التي بنى عليها أبو حيان أحكامه التصحيحية؟**
- **هل اتسمت تلك التصحيحات بالثبات والتماسك، أم تنوعت بحسب السياق؟**
- **ما أثر الدرس الأصولي والمنطق العقلي في تشكيل هذه الرؤية النحوية؟**
- **ما الأثر الدلالي والمنهجي لمصطلح "الصحيح" في الدرس النحوي؟**

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق أهداف علمية، من أبرزها:

- **تحليل دلالة مصطلح "الصحيح" في السياقات التي وردت فيها.**
- **استنباط الضوابط المنهجية التي اعتمدها أبو حيان في الترجيح والتصحيح.**
- **مقارنة استعماله لهذا المصطلح باستعمالاته المصطلحات الأخرى.**
- **إبراز أثر هذه التصحيحات في بناء التصور النحوي عند أبي حيان.**

منهج البحث

يعتمد البحث المنهج التحليلي الوصفي، بحيث يُعنى بجمع المادّة العلمية من كتاب التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥)، وتحليل مواضع مصطلح "الصحيح" أو "وهو الصحيح" تحليلاً دقيقًا، ثم مقارنتها بما ورد عند غيره من النحاة، مع تقديم قراءة تركيبية نقدية تستكشف منهج أبي حيان وتكشف عن ملامح تفرّده.

الدراسات السابقة

رغم تعدد الدراسات المتعلقة بجهود أبي حيان النحوية، فإن الباحث لم يقف على دراسة تخصيصية تناولت مصطلح "الصحيح" في كتاب "التذييل والتكميل" من حيث مواضعها ومنهج استخدامها، غير أن هناك عددًا من الأبحاث تناولت بعض المصطلحات الواردة في التذييل والتكميل، من أبرزها:

١. **ياسين محمد محمود، نورة. (٢٠٢٢). كتاب «التذييل والتكميل» لأبي حيّان الأندلسي: دراسة تحليلية. مجلة اللغة العربية والعلوم الإسلامية، ١(٣)، ١٥٢–٢٣٣، وقد تحدّث الباحث عن بعض المصطلحات في الكتاب كالإجماع، والشاذ والضعيف، ولم يتطرّق لمصطلح الصحيح.**
٢. **عبد الوهاب، تيسير السعيد عيد. (٢٠٢٠). اعتراضات أبي حيان في كتابيه «التذييل» و«الارتشاف» على ابن مالك في دعوى الإجماع. مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة، ٣٨(١)، ٣٣٥–٤٨٠، وقد انصب الحديث على مصطلح الإجماع في الكتاب.**
٣. **الناصري، غانم هاني كزّار، &الموسوي، هاشم جعفر حسني. (٢٠٢٣). موجبات اقتضاء القياس النحوي في «التذييل والتكميل» لأبي حيّان. مجلة العلوم الإنسانية (جامعة بابل)، ١٤ .(3)، وركّز البحث على مصطلح القياس وموجباته وموانعه، ولم يتطرّق للصحيح.**
٤. **البصلة، عائدة سعيد. (٢٠١٦). بين الحمل على المعنى والصناعة النحوية عند أبي حيّان في «التذييل والتكميل» (من الجزء الأول إلى السادس). مجلة بحوث كلية الآداب – جامعة الفرات الأوسط. لم تتعرّض الباحثة لمصطلح الصحيح عند الترجيح بين الحمل على المعنى أو اللفظ.**
٥. **كيطان، وسام صدام، &العنبكي، علي عبد الله. (٢٠٢٤/٢٠٢٥). الأحكام النحوية الضعيفة الممنوع استعمالها في الأسماء عند أبي حيّان في «التذييل والتكميل»: دراسة تقويمية. مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، ١(١٠١)، ٥٤٦–٥٥٦. درس الباحثون الأحكام الضعيفة والمحظورة لا غير.**

وبذا يظهر أنّ دراسة مصطلح "الصحيح" في التذييل والتكميل لم ينل الدراسة المستحقة مما شجّعني على البحث في الموضوع وتحريره.

هيكلية البحث

جاء البحث في:

- **مقدمة: تبيّن أهمية البحث ومشكلته وأهدافه والدراسات السابقة.**
- **تمهيد: فيه أهمية المصطلحات الحُكميّة في النحو العربي.**
- **المبحث الأول: مفهوم "الصحيح" و"الترجيح" في الدرس النحوي، وتعدد وجهات نظر النحاة فيه:**

  المطلب الأول: مفهوم الصحيح والراجح لغةً واصطلاحاً.

  المطلب الثاني: مصطلحات التصحيح في الدرس النحوي

- **المبحث الثاني: قراءة في ماهيّة "التذييل والتكميل" وأسلوبه وأدوات التحقيق والتصحيح فيه:**

  المطلب الأول: ماهيّة الكتاب

  المطلب الثاني: قراءة في أسلوب الكتاب، وأدوات التحقيق والتصحيح

- **المبحث الثالث: منهجية التصحيح في التذييل والتكميل**

  المطلب الأول: معايير التصحيح العامة في الكتاب

  المطلب الثاني: معايير التصحيح الفلسفية

- **الخاتمة وفيها عرض النتائج العامة، والتوصيات.**
- **المصادر والمراجع.**

التمهيد: أهمية المصطلحات الحُكمية في النحو العربي

إن لكل علمٍ مفاتيحه المصطلحية التي بها تُضبط مسائله، وتُبنى مباحثه، وتُفهم قضاياه، فهي كما يقول العلماء: "الألفاظ قوالب المعاني"، فليس من علمٍ إلا وله معجمه الاصطلاحي الذي يُشكّل الإطار الناظم لمنهجه، والمحدِّد لمرجعياته المفهومية. وإن النحو العربي – بوصفه علمًا أصيلًا – لم يكن استثناءً، بل اتكأ في مسيرته على جملةٍ من المصطلحات التي لم تكن مجرد ألفاظ تقنية، وإنما كانت أدوات حُكمٍ تقرر الصواب والخطأ، وتؤسّس لقواعد القبول والردّ، وتُحدِّد مسارات التصحيح والترجيح (درويش، ١٩٨٧، ص.١٧).

وحين ننظر في العلوم الإسلامية جميعًا، نجدها قد تشكّلت في منظومة معرفية متكاملة، تتداخل مصطلحاتها وتتشابك مرجعياتها، ولا غرو، فإن العقل الإسلامي عقلٌ وحدوي، ينزع إلى الربط بين المعارف، ويؤسس قضاياه على ترابط المفاهيم. وهكذا، لم يكن النحو بعيدًا عن المنطق أو أصول الفقه أو علم الكلام، بل اقتبس منهما واستفاد، فتداخلت في خطاب النحاة مصطلحات فلسفية ومنطقية، كان من أبرزها مصطلحات: "الواجب"، و"الممكن"، و"الممتنع"، وهي مصطلحات تجاوزت عندهم معناها اللغوي إلى دلالاتٍ حُكمية تؤسس للقبول أو الردّ، وتُشكّل منطق التفكير النحوي ذاته (شاكر، ١٩٩٧، ص.٤١).

وإذا نحن عدنا إلى جذر كلمة "الواجب"، وجدنا في معاجم اللغة ما يدل على الثبوت واللزوم، فـ"وَجَبَ الشيء وجوبًا" أي ثبت ولزم، ومن ذلك قولهم: "استوجب الشيء" أي استحقه، و"أوجبه" أي ألزمه (ابن فارس، ط.١٩٨٠، وجب). وهذه المعاني تُمهّد للدلالة الاصطلاحية التي سادت في علوم العقل واللغة.

وفي علم المنطق والكلام، قُسّمت الموجودات إلى ثلاثة: واجب، وممكن، وممتنع، فالواجب هو ما لا يُتصوَّر عدمه، أي ما كان وجوده ضروريًّا، في حين أن الممكن ما جاز وجوده وعدمُه، أما الممتنع فهو ما استحال وجوده، أي ما كان ضروري العدم. وقد انتقل هذا التقسيم إلى علوم أخرى، فاستثمره النحاة، وإنْ بتطبيقات مغايرة بحسب خصوصية العلم ومنهجه (الكفوي، د.ت، ١/٤٥٤).

أما في النحو العربي، فإننا لا نعثر –في كتاب سيبويه تحديدًا– على تعريف اصطلاحي مباشر لمصطلح "الواجب"، كما الحال في كتب المنطق، وإنما نستشف معناه من خلال سياقات الشرح ومواطن التطبيق. فسيبويه يتعامل مع الواجب بوصفه دالًا على ما ثبت وقوعه في تصور المتكلم، أو ما استقر في ذهنه بوصفه حقيقة لغوية أو عقلية (سيبويه، ط.١٩٨٨، ٣/٣٨). ومن الشواهد الدالة على ذلك، ما نقله عن الخليل بن أحمد في شرح بيت الأعشى:

لَقَد كانَ في حَولٍ ثَواءٍ ثَوَيْتَهُ تُقْضى لَباناتٌ ويَسْأمُ سائمُ

قال سيبويه: "لأن أول الكلام خبر، وهو واجب" (سيبويه، ط.١٩٨٨، ٣/٣٨)، أي أن الخبر واجب الوقوع، متحقق الدلالة، ما اقتضى رفع الفعل "يسأم" عطفًا على "تُقضى". والرفع هنا دليل على أن المعنى مُحقق التصديق، واقع في عالم الاستقرار.

ويُتابع سيبويه تقرير هذا المفهوم حين يقول: "اعلم أن الفاء لا تُضمر فيها (أن) في الواجب، ولا يكون في هذا الباب إلا الرفع" (سيبويه، ط.١٩٨٨، ٣/٣٨)، وهو بذلك يربط الرفع بوجود الواجب، أي بأن الكلام تامّ، ذو معنى متحقق. بل يضيف في موضع آخر: "ولكن "إذ" إنما تقع في الكلام الواجب، فاجتمع فيها هذا وأنك تبتدئ الاسم بعدها فحسن الرفع" (سيبويه، ط.١٩٨٨، ١/١٠٧)، مما يُشير إلى أن "الواجب" عنده هو الكلام الذي يتسم بالتحقق الذهني والدلالي، ما ينعكس نحويًا في رفع الاسم أو الفعل بحسب السياق.

ومن هذا البناء، يتبين أن مصطلح "الواجب" في اصطلاح سيبويه ليس توصيفًا نحويًا شكليًا، بل هو حكم دلالي ينعكس في التركيب، ويؤسس لقواعد القبول النحوي. فالرفع هنا لا يُفهم إلا من خلال مفهوم الوجوب، لا مجرد البنية النحوية وحدها (البصلة، ٢٠١٦، ص.٣٣٦١).

وعندما نصل إلى الزمخشري، نجد أن مصطلح الواجب استقر، ويعني الإلزام به في الحكم النحوي، وهو ما تابعه عليه ابن يعيش، فعندما قال عن "حتى" "العاطفة": "حتى: الواجب فيها أن يكون ما يعطف بها جزءاً من المعطوف عليه، إما أفضله كقولك: مات الناس حتى الأنبياء، أو أدونه كقولك: قدم الحاج حتى المشاة"، قال ابن يعيش: "اعلم أن "حتى" قد تكون عاطفة تُدخل ما بعدها في حكم ما قبلها كالواو والفاء، وهو أحد أقسامها. ولها في العطف شرائط: أحدها أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها، وأن يكون جزءاً له، وأن يكون فيه تحقيرٌ أو تعظيم" (ابن يعيش، ط.٢٠٠١، ١٠/١٥) فنلاحظ أنّ الشارح تابع صاحب الكتاب في الحكم ولم يعترض عليه.

وابن مالك يرى أنّ من الضمائر ما حقه الاستتار ويمنع ظهوره، ويستعمل "الواجب" أيضاً فيقول: "الواجب الخفاء هو الذي لا يزال مستكناً، ولا يغني عنه ظاهر ولا مضمر بارز، كالمنويّ في نحو: أَفْعَلُ، ونَفْعَلُ، وافْعَلْ، وتَفْعَلُ، ونَزالِ، فكل واحد من هذه الأمثلة الخمسة رافع اسمٍ استغنى بمعناه عن لفظه" (ابن مالك، ط.١٩٩٠، ١/١٢٠).

أما في المقابل، فإن مصطلح "الممتنع" يرد في معاجم اللغة بمعاني الكف والمنع، ويُقال: "امتنع عن الشيء" إذا كفّ عنه، و"منع الشيء" إذا عزّ وتعذّر (ابن دريد، ط.١٩٨٧، منع). وهذه المعاني اللغوية تُمهّد للدلالة الاصطلاحية التي سادت في المنطق، حيث عُرّف "الممتنع" بأنه "ضروري العدم"، أي ما لا يمكن وجوده أبدًا، سواء لذاته أو لعوارض خارجة عنه (المناوي، ط.١٩٩٠، ص.٣١٥).

وعند النحاة، لا يعني "الممتنع" ما لا يُتخيل في الوجود مطلقًا، بل ما لا يجوز وقوعه في كلام العرب، أي ما لا توافقه قرائن الاستعمال ولا تقبله قواعد الصناعة. ومن ثمّ، فإن الممتنع يتجلى في مواقع التركيب التي يُعدّ فيها وقوع الفعل على وجهٍ مخالفٍ لقواعد العرب غير جائز.

وقد عبّر سيبويه عن هذا المعنى بقوله: "اعلم أن الفعل إذا كان غير واجب لم يكن إلا النصب" (سيبويه، ١٩٨٨، ٣/٣٨). فكأنما النصب عنده علامة نحوية تدلّ على عدم تحقق الفعل، أي على الامتناع الواقعي أو التصديقي.

ويؤكد الرضي هذا المعنى في سياق شرحه لحالات الفعل بعد "حتى"، إذ يقول: "إن قصد المتكلم حصول المصدر، وجب الرفع، وإن لم يُقصد حصوله في أحد الأزمنة بل أُعتبر مترقبًا مستقبليًا، وجب النصب" (الرضي، ط.١٤٠٦، ٤/٧٥). فكأن الرفع دليل على الوجوب، والنصب قرينة على الإمكان أو الامتناع.

ومن هنا يتضح أن النحو العربي لم يكن بعيدًا عن منطق التصنيف العقلي، بل استثمر هذه التصنيفات وأعاد بناءها في ضوء بنيته المعرفية الخاصة، حيث "الوجوب" و"الامتناع" لا يُفهمان إلا من خلال القرائن السياقية والتركيبية، لا من خلال مجرد التنظير المنطقي.

أما مصطلح "الإمكان"، فإنه لا يظهر عند سيبويه بصيغته الاصطلاحية، إذ اكتفى بالتقسيم الثنائي: واجب وغير واجب. وهذا السكوت لا يعني غياب المفهوم، بل يدل على حضور الإمكان بوصفه مضمّنًا في "غير الواجب"، أي في ما يُحتمل وقوعه ولا يُقطع به.

وقد ظهر هذا المفهوم عند من جاء بعده، كأبي سعيد السيرافي، الذي قال في باب الشرط: "والمجازاة والشروط هي معقودة على أنها يجوز أن تكون ويجوز أن لا تكون" (السيرافي، ط.٢٠٠٨، ١/٧٥). وهذا يعني أن الشرط – في تصوره – قائم على الإمكان، أي على احتمال الوقوع أو عدمه، وهو عين ما تشير إليه صيغة "الممكن" في الدلالة الكلامية والمنطقية.

وبذلك، فإن النحو العربي –وإن لم يضع لهذه المصطلحات تعريفات صريحة كعلوم الكلام– إلا أنه تعامل معها بوصفها مفاتيح حكمية حاسمة، تُحدّد قبول التركيب أو ردّه، وتُؤسس لقواعد التصحيح والترجيح، وتُجسّد حضور العقل العربي في صناعة القاعدة، لا بوصفها قواعد جامدة، بل بوصفها أحكامًا دلالية ناتجة عن استقراء الاستعمال، ومُؤسَّسة على معايير عقلية ولسانية.

المبحث الأول: مفهوم "الصحيح" و"الراجح" في الدرس النحوي، وتعدّد وجهات نظر النحاة فيه

المطلب الأول: مفهوم الصحيح والراجح لغةً واصطلاحاً.

للمصطلح في العلوم دورٌ لا يقلّ عن دور القاعدة، إذ هو الأداة التي يُصاغ بها النسق العلمي، ويُضبط بها المعنى، وتُفهم في ضوئه المسائل، و"الصحيح" واحدٌ من هذه المصطلحات الحكمية التي تجسّد – في الدرس النحوي – قناعة عميقة بالرأي الأرجح، والمذهب الأقوى، والدليل الأقوم.

ومن حيث الأصل اللغوي، فإن "الصحيح" مأخوذ من مادة "صَحَّ – يَصِحُّ"، وهي تدور حول معنى الخلو من السقم، والسلامة من العيب والريبة. جاء عند الأزهري: "والبراءة من كلّ عيب ورَيْب. يُقَال: صَحّ يصحّ صحَّة... وصحّحت الْكتاب والْحساب تَصْحِيحا إِذا كَانَ سقيماً فأصلحت خطأه" (الأزهري، ط.٢٠٠١، صحح). ويضيف (ابن سيده، ط.٢٠٠٠، صحح) في شرح هذا الأصل: "وَرجل صَحاحٌ وصَحيحٌ من قوم أَصِحَّاءَ وصِحاحٍ، فيهمَا، وَامْرَأَة صحيحةٌ من نسوةٍ صَحاح وصَحائِحَ، وأَصَحَّ الرجل: صَحَّ أَهْلُه وماشيتُه، صَحِيحا كَانَ هُوَ أَو مَرِيضا"

ولئن كانت الدلالة اللغوية تدور حول معنى السلامة، فإن المعنى الاصطلاحي، سواء عند الأصوليين أو النحاة، لا يبتعد عنها كثيرًا، إذ إن الصحيح هو ما سَلِم من الموانع، وقام عليه الدليل، وقوَّته الحجة، وكان في ذاته راجحًا بين غيره من الآراء. بل إن بعض العلماء، أشار إلى أن "الصحيح" هو ما يُختار لكونه خيرًا، أو لما يراه الإنسان صوابًا، وإن لم يكن في ذاته خيرًا مطلقًا (الكفوي، د.ت، صحح).

ومن حيث الاصطلاح الأصولي والفقهي، فإن الصحيح هو ما ترجّح عند المجتهد بدليله، وقد يكون هو المختار من بين الأقوال، أو هو المشهور، أو غير ذلك من أوجه الاصطفاء العلمي. يقرر الحطاب أن الصحيح "ما اختاره بعض الأئمة لدليل رجحه به"، وقد لا يكون هو المشهور ولا ما عليه المعتمد، لكنه رأي تدل القرائن على رجحانه (الحطّاب، ط.١٩٩٢، ٤٨/١). ويؤكد (الشربيني، ط.١٩٩٤، ٢٩/١) هذا المعنى، مبينًا أن الصحيح عند الفقهاء ما استنبطه المجتهد باجتهاده من أدلة الشرع، لا ما نقله عن إمامه، لذا فإنه لا يُعد قول المذهب في ذاته ولا يُفتى به مطلقًا.

وقد يأتي إطلاق "الصحيح" في بعض السياقات بمعنى "الراجح"، أي أن التصحيح نفسه ضربٌ من التصحيح، كما قد يأتي بمعنى "التحرير"، أي تنقيح الرأي وتنزيله على محك الدليل، وفي الحالين فإن الأمر لا يعدو أن يكون اختيارًا علميًّا قائمًا على نظر واجتهاد، لا مجرد اتباع أو تلقين.

أما عند النحاة، فالصحيح هو القول الذي يثبت بدليله، أو هو ما ترجّح بالنظر في الشواهد أو الأصول. ويشهد لذلك ما أورده ابن هشام في سياق الحديث عن جواز تقديم الحال، إذ قال: "فأجازوا التقديم، قال الناظم: وهو الصحيح؛ لوروده" (ابن هشام، د.ط. ٢/٢٦٧). وهكذا فإن النحوي لا يصحح قولًا إلا بعد تمحيصه والوقوف على وجوه قوّته.

أما "الترجيح" لغةً، فهو مصدر من "رجّح"، ويدور معناه – كما في المعاجم – حول الميل والثقل والرزانة، تقول العرب: "رجح الميزان"، أي مال بإحدى كفتيه، و"رجّحه": فضّله، و"أرجحه": جعله راجحًا، ومنه قولهم: "قومٌ مراجيح في الحلم"، أي ذوو حلم ورزانة. (الحميري، ط.١٩٩٩، ٤/٢٤٣٨؛ ابن بطال، د.ت. ١/١٣٠). فالترجيح إذًا تفضيل أحد الشيئين لما فيه من مزية راجحة.

وفي الاصطلاح، هو تقوية أحد المتساويين أو المتعارضين بدليل يجعله أولى بالقبول والعمل، وقد عُرّف بأنه: "إظهار الزيادة لأحد المثلين على الآخر" (الحنفي، د.ت. ٤/١٣٣٩)، أو "تقديم أحد الطريقين على الآخر، ليُعلم الأقوى فيُعمل به" (الرازي، ط.١٤٤٠، ٢/٥٢٩). وعليه، فإن التصحيح – في ذاته – ليس مجرد ميلٍ إلى رأي، بل هو حكم علمي مبنيٌّ على دليل أو قرينة معتبرة.

وفي الدرس النحوي، يُعدّ التصحيح من أبرز آليات التقويم، بل هو المفصل الذي تنهض عليه القاعدة النحوية، وتُفاضل به الآراء المتعددة في المسألة الواحدة. يقول الجوجري، وهو يُفاضل بين القولين في العامل في المضاف إليه: "اعلم أنهم قد اختلفوا في الجارِّ للمضاف إليه، ما هو؟ فقيل: هو المضاف، وهو مذهب سيبويه، وهو الراجح لاتصال الضمير به، والضمير لا يتصل إلا بعامله" (الجوجري، ط.٢٠٠٤، ٢/٥٧١). فالمرجّح عنده قول سيبويه (١٩٨٨، ١/٤١٩) لقيام الدليل عليه، وهو اتصال الضمير، الذي لا يكون إلا بعامله.

وبذلك يتبيّن أن التصحيح عكس التضعيف والتوهين، فحين يطلق النحوي حكمًا بالتضعيف على قول، فإنه لا يقصده انتقاصًا، بل بيانًا لافتقاده وجوه الاستدلال أو شواهد القبول. وقد نبه إلى هذا المعنى (ناظر الجيش ط.١٤٢٨، ٣/١٣٩٧) بقوله: "وهذا كما في كتب الفقه وغيرها، يذكر القول الضعيف ثم يذكر أن الأصح خلافه"، فهو من باب الجمع بين النقيضين لبيان وجه التفضيل.

وعليه، فإن تعدّد الآراء وتباين المذاهب في الدرس النحوي لا يُفهم إلا في ضوء اختلاف المناهج في النظر، وتفاوت الأصول المعتمدة في التقعيد والتصحيح. فالبصريون، منذ تأسيس المدرسة، التزموا منهجًا صارمًا في قبول الشواهد، لا يقبلون منها إلا ما توفرت فيه شروط الفصاحة، من جهة الزمان والمكان، ولا يعترفون إلا بكلام من ثبتت عربيته.

أما الكوفيون، فكانوا أكثر تساهلًا، فقبلوا الشاهد حتى لو تأخّر عن عصر الاحتجاج، وأجازوا الأخذ عن عرب الحواضر ومن خالط العجم، وهو ما أوقعهم – أحيانًا – في مخالفة البصريين في أصولهم النحوية. وهذا الاختلاف في المرجعية المنهجية هو الذي ولّد التعدد في القواعد، والتنوع في الرؤى. (حمادي، ١٩٨٨. ص.٣٨).

لقد اعتمد البصريون على أصول محددة: السماع الصحيح، والإجماع، والقياس، والتعليل، والاستصحاب، والتأويل، لكن طرائق توظيف هذه الأصول تنوعت بحسب العصور والمدارس. فكان معيار الزمان يقتصر على ما قيل قبل منتصف القرن الثاني الهجري، ومعيار المكان لا يقبل إلا من فصحاء القبائل كقريش وهذيل وتميم. أما الكوفيون، فقد نظروا إلى السماع نظرة أوسع، وتجاوزوا هذه القيود. (السيد، ١٩٨٧، ص.٨٤).

ويؤكد ابن جني هذا الأصل حين يقول: "علّة امتناع ذلك ما عَرَضَ للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل. ولو عُلِمَ أن أهل مدينةٍ باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر..." (ابن جني، د.ت. ٧/٢). ومن ثمّ، فإن التصحيح في النحو لم يكن فقط صراعًا بين آراء، بل كان – في جوهره – امتدادًا لاختلاف أعمق في فهم طبيعة اللغة ومصدر مشروعيتها.

المطلب الثاني: مصطلحات التصحيح في الدرس النحوي

إذا كان التصحيح مبدأً مركزيًّا في بناء النظرية النحوية، فإن مصطلحاته هي مفاتيح هذا البناء، إذ تعبّر عن الموقف النقدي الذي يتخذه العالم النحوي تجاه الأقوال والآراء المتعددة في المسألة الواحدة. ولذا فإنّ المصطلحات الدالة على التصحيح – من قبيل: "الصحيح"، و"الراجح"، و"الأقوى"، و"الأصح"، و"المختار" – ليست مجرّد ألفاظ تداولية، بل هي دوالٌّ على وعي نحوي اجتهادي يتأسّس على الموازنة، وينتهي إلى اختيار ما يراه الأليق بالقواعد وأوفى بالدليل. (كيطان، ٢٠٤، ص.٥٤٩)

وقد جرت عادة النحاة على إطلاق هذه المصطلحات في سياق المفاضلة بين الأقوال، وهي – في الغالب– محمولة على اجتهادٍ شخصي ينبني على ما يتبناه كلّ نحوي من قواعد ومسالك في الاستدلال، كالقياس، أو العلة، أو الشاهد، أو السماع، أو الدلالة المنطقية. ولهذا فإنّ وصف قول بأنه "راجح" أو "أصح" لا يُراد به دائمًا القطع بصحته دون سواه، بل يُراد به أولويته في نظر الناظر ووفق معاييره.

ومن النماذج الدالة على هذا المعنى ما أورده (المرادي، ط.٢٠٠٨، ٧٦٩/٢) في باب المبتدأ والخبر، حين قال: "رفعا: أنهما مبتدآن؛ لأنهما لا يرفعان ما بعدهما إلا إذا جُعل خبرًا لهما؛ لأن المبتدأ رافع الخبر على الأصح"، فظاهر العبارة يُفهم منه أن الأقوال المتعددة في المسألة غير مرفوضة في ذاتها، لكنها متفاوتة في القوة، وأن القول الذي نحا إليه المؤلف أليق وأوجه، ولذا وصفه بـ"الأصح"، وهو وصف يدل على مرجّحية لا قطعية.

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح "الصحيح" لا تقتصر على كتب النحاة، بل هي شائعة في الأدبيات الأصولية والفقهية كذلك، لكنها تختلف دلالتها باختلاف رتبة المجتهد. فالمجتهد المطلق إذا أطلقها، قصد بها ما صحّ لديه بدليل اجتهادي، ولو خالف به المذهب، أما المجتهد المقيد، فإنه يقصر استعمالها على ما توافر عليه الدليل داخل مذهبه، مما تقرّر في مصنفات أئمته. وقد أشار إلى هذا المعنى عدد من الأصوليين، منهم (الشاطبي، ط.٢٠٠٢، ١٠٢/١) و(ابن عبد البر، ط.٢٠١٤، ص.٥١)، في سياق تفصيلهم لضوابط التصحيح والتقليد والتخريج، وهو ما يُبرز خصوصية كل مجال في تلقي المصطلح وتوجيهه.

وعليه، فإن مصطلح "الصحيح" لا يُفسّر إلا بمراعاة الخلفية الاجتهادية لمطلقها، فقد تعني رجحان الدليل، أو شهرة القول، أو دقّة التعليل، وكل ذلك يدل على أن المصطلح ليس آليًّا بل نقديٌّ تقويمي.

ومن المصطلحات ذات الصلة بـ"الصحيح" في باب الترجيح، مصطلحا "الراجح" و"الضعيف"، وهما من الألفاظ المتواترة في صناعة النحو، كما في علمي الأصول والفقه، وقد عبّرت عنهما اللغة بدقة، فـ"الراجح" مشتق من مادة تدور على معاني الوزن والميل والتفوق، تقول العرب: "رجح الشيء" إذا مال بثقله، و"أرجح الميزان" إذا زاد في كفة دون أخرى. وقد جاء في المعجم: "رجَحَ الشيءَ بيده إذا وزنه، وأرجحَ الميزان أي أثقله حتى مال... والحِلم الراجح هو ما يزن صاحبه، وفلان راجح العقل أي متزن رشيد" (ابن سيده، ط.٢٠٠٤، رجح).

أما "الضعيف"، فهو على النقيض من ذلك، إذ هو مأخوذ من مادة تدلّ على الوَهَن ونقصان القوة، تقول: "ضعُف" إذا اعتراه النقص، و"استضعفه" أي عدّه غير قادر أو غير قوي. قال الجوهري: "الضعيف من به وهنٌ أو قصور، فهو ضد القوي" (الجوهري، ط.١٩٨٧، ضعف). وبهذا فإن وصف القول بأنه ضعيف في الاصطلاح النحوي لا يراد به إبطاله بالكلية، بل التنبيه إلى أنه قاصر في دليله، أو مخالف في منطقه لما هو أقوم وأقيس.

ويُلاحظ أن النحاة يستخدمون مصطلح "الصحيح" في مواضع عدّة، منها: بيان صحة نسبة قول إلى إمام، أو تصويب مذهب معين، أو توجيه قاعدة، أو تصحيح تركيب نحوي على آخر. ومن ذلك ما أورده (ابن الوراق، ط.١٩٩٩، ص.١٦٥) في بيان وظيفة "الواو والنون، والألف والنون" في التثنية والجمع، إذ قال: "فوجب أن تُزاد النون من بين سائر الحروف، لما ذكرناه في الجمع من مذهب سيبويه، وهو الصحيح عندنا". فعبارته تُجسّد وعيًا نقديًّا مبنيًّا على تحليل واستدلال، لا مجرد تبعية لمذهب.

ويؤيده ما ذكره (ابن مالك، ط.١٩٨٢، ١٠٣/١) في تقريره أصلية المصدر وفرعية الفعل، حيث قال: "ولا شك في أن الفعل يتضمن المصدر والوقت، فثبتت فرعيته وأصلية المصدر؛ لأنه دل على بعض ما يدل عليه الفعل، وهذا مذهب البصريين، وهو الصحيح". فهو لا يقرر المذهب فحسب، بل ينحاز إليه تصحيحا، مستندًا إلى التحليل الدلالي والقياسي.

لكن الملاحظ أن هذا المصطلح – "الصحيح" – لا يظهر في استعمال (سيبويه، ط.١٩٨٨، ٤١٣/٢)، فقد كان حريصًا على البعد عن القطع، فلا يُضعّف قولًا صراحةً، بل يعبر عن التصحيح بمصطلحات بديلة، كـ"الأقيس"، و"الأشبه"، و"الأعرف"، مما يدلّ على أن مفهوم الصحة عنده يرتبط بمدى اطراد القياس. ومن شواهد ذلك قوله: "اعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل رأيت زيدًا: من زيدًا؟... وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال. وهو أقيس القولين" (سيبويه، ط.١٩٨٨، ٤١٣/٢). وكذلك ما قاله في باب بناء الفعل الأجوف للمجهول: "وقيل وبيع وخيف أقيس وأكثر وأعرف، لأنك لا تفعل بالفاء ما تفعل بها في فعلت وفعلت" (سيبويه، ط.١٩٨٨، ٤٢٣/٤).

وعليه، فإن سيبويه يرى أن "الصحة" تتحقق حين يطّرد القياس، ويُعرف الاستعمال، ويُؤيَّد القول بالكثرة والشيوع، لا بالتصريح اللفظي. فهو لا يقول: "هذا هو الصحيح"، بل: "هذا أقيس"، أو: "هذا أكثر".

أما في كتابات المتأخرين، فإن (ابن مالك، ١٣٨/١) يتوسع في استعمال مصطلح "الصحيح"، ومن ذلك قوله: "وأما الخبر فرافعه المبتدأ وحده، أو الابتداء وحده، أو المبتدأ والابتداء معًا، هذه الثلاثة أقوال البصريين، والأول قول سيبويه، وهو الصحيح"، وقوله عن إذا الفجائية: "رُوي عن الأخفش أنها حرف دال على المفاجأة، وهو الصحيح عندي" (ط.١٩٨٠، ٢١٤/٢). وهي عبارات تنم عن موقف تصحيحي، يقرر فيه المصنف رأيًا ويختار ما يؤيده عنده الدليل أو الأصل.

وقد سار (ابن هشام، ١٧٧/٢) على الدرب ذاته، فكثرت عباراته في الحكم بصحة القول، ومن ذلك قوله في باب الضمائر: "و"كان" يُضمر مقدَّمًا، وقيل: يظهر، وقيل: يُحذف، وهو الصحيح؛ لأنه حذف لدليل". وهكذا، فقد شاع استعمال "الصحيح" عند المتأخرين من النحاة، بوصفه أداة تصحيح وتصويب، بينما غلب على المتقدمين، كسيبويه، استعمال مصطلحات أقرب إلى معيار القياس، كـ"الأقيس".

المبحث الثاني: قراءة في ماهيّة "التذييل والتكميل" وأسلوبه وأدوات التحقيق والتصحيح فيه

المطلب الأول: ماهيّة الكتاب

يُعدّ كتاب التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي من الشروح الموسوعية الكبرى التي اعتنت بشرح كتاب التسهيل لابن مالك، وقد برز في هذا المجال لا بمجرد سعة الإحاطة بالقضايا النحوية والصرفية، بل لما اتسم به من منهج تحليلي دقيق، وتقويم نقدي منهجي، واستدلال علمي منضبط. ومن ثمّ، احتلّ هذا الشرح مكانة متقدمة بين شروح التسهيل، حتى غدا مرجعًا لا يُستغنى عنه في الدراسات النحوية المتقدمة، لما حواه من مادة علمية غزيرة، وأسلوب نقدي رصين، وتوثيق دقيق للأقوال والشواهد.

إنّ كتاب التذييل والتكميل يمتاز بمنهج علمي صارم وبناء تحليلي متقن، إذ يبدأ بشرح عبارات ابن مالك وتفسيرها من حيث اللغة والبنية والمعنى، ثم ينتقل إلى عرض القاعدة النحوية أو الصرفية ذات الصلة، مستعرضًا أقوال النحاة ومذاهبهم، ومقرنًا كل رأي بما يسنده من الشواهد النثرية أو الشعرية. وقد أولى الشاهد النحوي عناية كبيرة، فتوسّع في الاستشهاد بالنصوص المنثورة، خاصة عند تفسير الآيات القرآنية والمعاني الدقيقة، بينما اعتمد على الشعر في المسائل النحوية المحضة. وتنوّعت شواهده بين ما نسبه إلى قائله وما لم ينسبه، مما يعكس سعة حفظه ورسوخ معرفته بالشعر العربي.

وإنّ منهجه لم يقتصر على الجمع والتوثيق، بل تجاوز ذلك إلى النقد والتحليل، فكان يعرض الآراء، ويوازن بينها على أسس علمية راسخة، ثم يرجّح ما يراه أصوب، معلّلًا اختياره ومبيّنًا مناط التصحيح. وبهذا قدّم نموذجًا للنحوي الناقد لا الناقل، المحقّق المدقّق لا الجامع المجرّد، فجعل كتابه مرجعًا ثريًّا لدراسة صناعة التصحيح في الفكر النحوي الأندلسي في مرحلته المتأخرة، وبيان أصول الترجيح المعتمدة عند أحد أبرز أعلامه.

وقد ظهرت هذه النزعة التحليلية في الكتاب من خلال سمات المنهج الاستشهادي الذي يمكن تلخيص ملامحه في الآتي:

١. تنوّع مصادر الاستشهاد حيث لم يقتصر على الشعر العربي، بل انفتح على القرآن الكريم والحديث الشريف والنثر العربي، مع مراعاة ما قرّره علماء النحو من ضوابط لقبول الشاهد في كل نوع.
٢. الالتزام بربط القاعدة بالشاهد، فلا تُذكر قاعدة نحوية أو صرفية في الكتاب إلا مقرونة بشاهد يدعمها، وهو ما يعكس منهجية دقيقة في عرض المسائل وربط النظرية بالتطبيق.

٣. التمييز في توظيف النثر والشعر، فقد كان يُكثر من الاستشهاد بالنثر في الجوانب اللغوية والدلالية، في حين اعتمد في الاستدلال النحوي بشكل رئيس على الشعر الجاهلي وصدر الإسلام.
٤. تفاوت النسبة في الشواهد الشعرية، فقد يذكر الشاهد منسوبًا إلى قائله، كما هو شأن المحقّقين، وقد يُسقط النسبة في مواضع أخرى، مما يدل على رسوخ المحفوظ في ذهنه، وثقته فيما يسوقه.

وبمجموع هذه السمات، اكتسب التذييل والتكميل صفة الكتاب الموسوعي، وصار من المراجع النحوية واللغوية التي لا غنى عنها للدارسين، لما يجمعه من عرض، وتحقيق، ونقد، وتصحيح، واستشهاد، وقد رُصدت في السنوات الأخيرة ٢٠١٨–٢٠٢٢ نهضة بحثية معاصرة أعادت قراءة هذا الأثر، لما فيه من مادة علمية خصبة ومنهج تحليلي متماسك يبينها الرسم التالي.

(جدول ١)

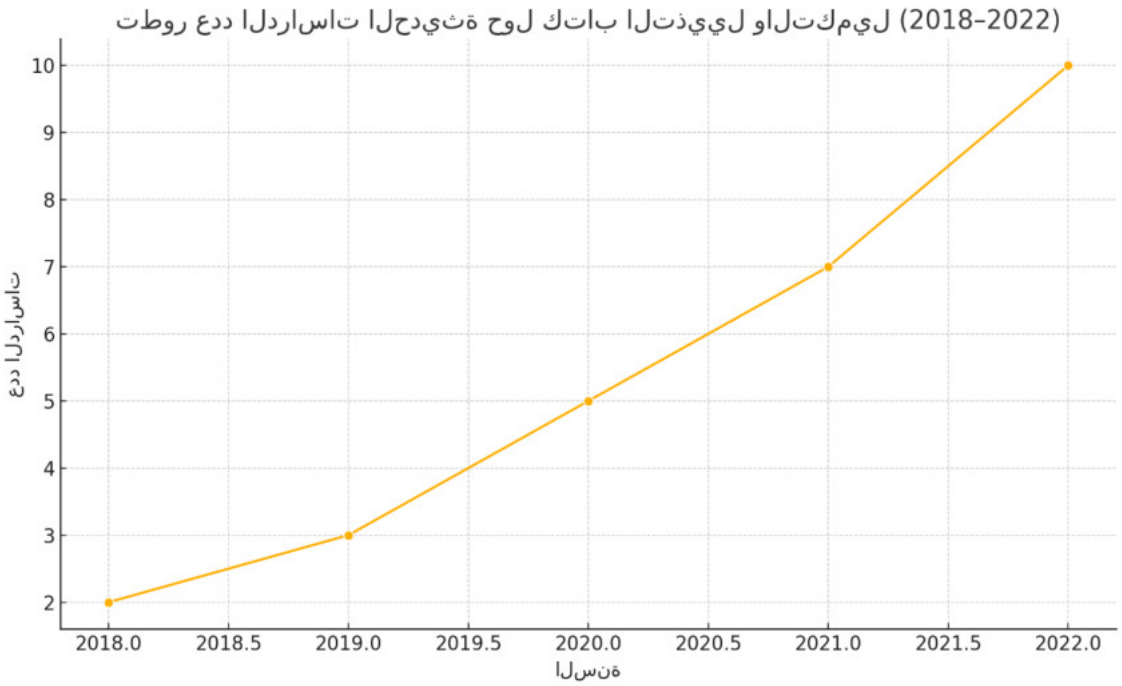

المطلب الثاني: قراءة في أسلوب الكتاب، وأدوات التحقيق والتصحيح

إذا ما وقَفنا على التراث النحوي في أزهى عصوره، وجدنا أن كتاب *التذييل والتكميل في شرح التسهيل* لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) يمثل أحد المعالم الكبرى في هذا الفن، لا من جهة ضخامة مادته فحسب، بل من جهة المنهجية العلمية الدقيقة التي التزمها مؤلفه في معالجة القضايا النحوية والصرفية، وتحليل المذاهب، وتقويم الأقوال. والحقُّ أن هذا الكتاب لا يُقرأ باعتباره شرحًا شارحًا فحسب، بل يُعد مشروعًا نقديًّا تحليليًّا أصيلاً، يعكس روح الاجتهاد وعمق المعرفة وشمول الرؤية (الطاهر، ٢٠١٩، ص.١١٧).

ولئن كان ابن مالك قد وضع كتاب *التسهيل* مختصرًا مركّزًا، فإن أبا حيان قد أضفى عليه من بسط البيان، واستيعاب المذاهب، ودقة التعليل، ما رفعه إلى مرتبة الشروح الموسوعية، فصار "التذييل والتكميل" مصدرًا لا غنى عنه لكل من رام استيعاب دقائق النحو وتطوّراته في القرون المتأخرة (الحسني، ٢٠٢١، ص.٢٠٨).

ولكن أبا حيّان كان متفرّداً، سلك في شرحه للتسهيل طريقًا علميًّا متدرجًا، لا يخلط فيه بين المقام التحليلي والمقام التعليمي، بل يبدأ بتحليل عبارات ابن مالك اللغوية والتركيبية، موضحًا مرادها، ثم يتناول القاعدة المستفادة، فيورد المذاهب الواردة فيها، ثم يُعقّب ذلك بتحليل دقيق، يستعرض فيه أدلة كل مذهب، ويميز بينها بما يملك من قدرة نقدية مرموقة (العكروت، ٢٠٢٠، ص.٩٤). على أن اللافت في هذا السياق أن أبا حيان لا يذكر قولًا دون شاهد، ولا يستند إلى قياس إلا وأتبعه بالتعليل، ولا يميل إلى مذهب دون أن يبرره بحجج واضحة المعالم.

يمتاز أبو حيان بوعي منهجي في الاستشهاد، فيعتمد القرآن في المسائل اللغوية والدلالية، والحديث في مواضع الحاجة، ويكثر من الشعر في مواضع النحو الصرف، بينما يقدّم النثر على الشعر فيما يتصل بالمعنى والدلالة، وفق منهج دقيق ومتوازن (ابن ناصر، ٢٠١٨، ص.٧٦). وهذا التقسيم ليس عشوائيًّا، بل يدلّ على تمييز واعٍ لمصادر الحُجّة، وتقدير دقيق لأثر السياق في صناعة البرهان النحوي.

وتتكرّر مواضع التصحيح في التذييل والتكميل، لكنها تأتي في سياقات تحليلية دقيقة، أبرزها مصطلح "الصحيح" التي تمثّل مفتاح فهم منهج أبي حيان في التقويم النحوي. فهي لا تُقال تقريرًا مباشرًا، بل تأتي بعد عرض أقوال المتقدمين، وتحليل أدلتهم، وموازنتها، ثم اختيار الأرجح. ويتوزع المصطلح على أبواب النحو والصرف كافة، من رفع المبتدأ إلى بناء الأفعال ومسائل الإضافة والتمييز والحال،

حيث يورد الآراء، ويوازن بينها، ثم يختار الأقوى دليلًا، مع تعليل موقفه. ويتميّز عن سيبويه في وضوح التصريح بالتصحيح، بينما اكتفى سيبويه غالبًا بالتلميح بعبارات مثل "وهو أقيس" (١٩٨٨، ٤١٣/٢) أو "وهذا أكثر في كلامهم" (١٩٨٨، ١٥٤/٤) دون التصريح بأنه القول الصحيح.

والظاهر أن تطور النظر النحوي في القرن السابع الهجري قد اقتضى هذا النوع من التصريح، بعد أن كثرت المذاهب، وتشعبت الأقوال، وصار من الضروري للمحقّق أن يُعلن عن موقفه بصراحة (عبد العاطي، ٢٠٢٣، ص.١٤٣).

ولقد تجاوز أبو حيان في كتابه مهمة الشارح الناقل، إلى مهمة الناقد المحقّق، وظهر ذلك في مواضع كثيرة، منها اعتراضه على المبرّد في بعض تأويلاته، ومخالفته لابن مالك في مسائل من "التسهيل"، وهذا ما جعل منهج أبي حيان أقرب إلى ما يسميه المعاصرون بـ"النحو النقدي"، أو "التحليل المقارن"، وهو اتجاه لم يكن شائعًا بهذا الوضوح قبله.

وقد أضحى هذا الكتاب محلّ عنايةٍ من الدارسين المعاصرين، فدُرِست عباراته، وأُحصيت مواطن تصحيحه، وحُلِّلت من حيث السياق، والدليل، ومنهج المقارنة. وقد خلصت بعض هذه الدراسات إلى أن الكتاب يُعتبر نموذجًا مبكرًا لمنهجية التصحيح النحوي التي تجمع بين النقل والعقل، وبين السماع والقياس، وتُخضع كل ذلك لميزان علمي صارم (الداودي، ٢٠٢٠، ص.١٩١).

ولو نظرنا إلى المصطلحات الحُكمية لوجدنا "الصحيح" ضمن مصطلحاته الحكمية التي تتكرر كثيرًا في التذييل والتكميل، ويعدّ مفتاحًا لفهم منهج أبي حيان في التصحيح، وهذا المصطلح لم يرد في الكتاب على وجه التلقين أو الإطلاق، بل جاء دائمًا مشفوعاً بتحليل وتعليل. فهو مصطلح حكميّ تصحيحي، يُنزّله أبو حيان في خاتمة المسائل التي يعرض فيها أقوال النحاة، ليُبيّن ما انتهى إليه بعد التمحيص والتدقيق. وتكمن قيمته في أنه يعكس نظرًا علميًّا محكمًا، وتفكيرًا نحويًّا واعيًا، لا مجرد تبنٍّ لرأي دون مسوّغ.

وقد وزّع أبو حيان مصطلحه في *التذييل والتكميل* على مختلف أبواب النحو والصرف، مما يبرز مركزية التصحيح والترجيح في مشروعه النحوي. ولا يستخدمها إلا بعد دراسة دقيقة للأقوال، وموازنة أدلتها، وتقرير الراجح وفق أصول الصناعة النحوية وقواعد القياس، فتأتي خاتمةً حجاجية مدعومة بالبرهان، لا حكمًا اعتباطيًا. يسبقها عادة عرضٌ للآراء، وتحليلٌ للشواهد، وبيانُ مدى انسجام القول مع القواعد، مما يجعلها مدخلًا لفهم آليات ومعايير التصحيح لديه. ويحرص على إيرادها في المسائل التي تتعدد فيها الأقوال أو تتعارض المذاهب، ليؤكد اختياره النقدي للأصح.

ويكشف هذا الاستعمال عن شخصية نحويّة ناقدة، لا تساوي بين الآراء ولا تقف موقف الحياد، بل تمارس التحقيق العلمي العميق. ومن خلال تتبع مواضع المصطلح وعلله، يتضح أن الكتاب ليس شرحًا تقريريًا، بل مشروع نحوي متكامل يجمع بين التحقيق والتحليل والتصحيح. فهو يزن الأقوال بميزان الدليل، ويقف من المذاهب موقف العالم المحقق لا الجامع الناقل، مما يجعل منه مرجعًا لفهم صناعة التصحيح في الفكر النحوي الأندلسي. وإحياء هذه الروح النقدية اليوم كفيل بإثراء الدرس النحوي بمنهجية عقلية رصينة.

المبحث الثالث: منهجية التصحيح في التذييل والتكميل

كان لأبي حيان في كتابه *التذييل والتكميل* منهجٌ علميٌّ متماسك في التعامل مع القضايا الخلافية، وخصوصًا في ميدان التصحيح بين المذاهب النحوية المتعارضة. وقد تميز هذا المنهج بجمعه بين التحقيق العلمي الرصين، والنظر النقدي الواعي، مع استحضار واعٍ لمقولات الصناعة، وسعة في استيعاب الشواهد، وتذوق للغة يجمع بين النظر العقلي والسماع النقلي.

المطلب الأول: معايير التصحيح العامة في الكتاب

لم يكن أبو حيان ممن يصدر في تصحيحه عن مجرد ذوق لغوي أو تعصّب مذهبي؛ بل كان يؤسس اختياراته النحوية على أصول دقيقة، ومعايير واضحة تجمع بين العقل والنقل، وتراعي المقاييس المتفق عليها عند أئمة الصناعة، مع تأصيل فريد يقوم على النقد والتحليل. ويمكن رصد أبرز هذه المعايير فيما يأتي:

١. التعليل النحوي

وهو أول معايير التصحيح التي جعلها أبو حيان أصلاً في الصناعة، بل مدارًا تدور عليه وجوه الحكم، إذ كان يرى أن التعليل سبيل إلى إحكام القواعد، وربط الظواهر بأسبابها، وهو في ذلك امتداد لمنهج النحاة المتقدمين، الذين ميزوا بين العلل الأصلية والتوضيحية كما فعل (ابن السراج، ١٩٨٠، ٥٤/١)، حين فرّق بين "علة تُفضي إلى مطابقة كلام العرب" وأخرى "تؤول إلى علة أخرى" تُستخدم للشرح لا للتقرير. ثم جاء الزجاجي فوسّع هذا الباب، فصنّف العلل إلى: تعليمية، وقياسية، وجدلية (الزجاجي، ط.١٩٨٥، ص.٦٤).

وفي هذا السياق، يظهر أبو حيان في باب *المفعول له* نموذجًا ناضجًا للتعليل، إذ قال: "وإنما امتنع ذلك لأن الشيء لا يكون علة لوقوع نفسه... وينصبه مفهم الحدث نصب المفعول به المصاحب في الأصل حرف جر، هذا مذهب س وأبي علي الفارسي، وهو الصحيح، بدليلين..." ثم مضى يفصّل الدليلين: الأول صناعي لغوي، والثاني تداولي سياقي، يدلّ على اتساع أفقه في التفسير النحوي (أبو حيان، ١٩٩٧، ٢٣٥/٧).

وفي مثال آخر من باب *الظرف*، يورد (أبو حيان، ١٩٩٧، ١٩/٨) الخلاف في إعراب "أمس"، ثم يرجّح مذهب سيبويه والكسائي، معلّلاً اختياره بعلة "العدل"، ثم يختم بقوله: "وهذا هو الصحيح، وهو ظاهر كلام س، وحكاها الكسائي".

وهنا تتجلى خاصية متكررة في تعليل أبي حيان، إذ يعرض المذاهب، ويزنها بميزان الصناعة، ثم يختار ما يوافق العلل الأصلية، ويخدم انتظام التركيب. فقد أسّس تصحيحاته على مبدأ عقلي صرف، يتمثل في امتناع أن يكون الشيء علةً لنفسه، وهي قاعدة عقلية دقيقة، توافق الصناعة وتخدمها. كما دعم ذلك التصحيح بدليلين أحدهما صناعي صرف، والآخر تداولي يتصل ببنية السؤال والجواب، وهذا مما يدل على سعة نظره وتعدد منطلقاته في تقرير الصواب، فالذي صححه أبو حيان هنا كان من باب التعليل والصناعة النحوية، وهو أمر متفق عليه بين النحاة. (السامرائي، ٢٠٠٠، ص.٦٢).

٢. النظر في المعنى والحمل عليه

من أبرز سمات منهجه في التصحيح أنه لا يكتفي بالشكل الظاهري للتركيب، بل يتوغّل في بنية المعنى، متخذًا منه مدخلاً لتوجيه الإعراب، وتقرير الصواب، كما فعل في مسألة تقديم الخبر، فقال: "ومن ذلك أن من شرط مراعاة ضمير المتكلم أو المخاطب أن يتأخر الخبر... فإذا قدمته وجب أن يكون الضمير غائباً... هذا مذهب الفراء، وهو الصحيح، وهو الذي تقتضيه أصول البصريين..." (أبو حيان، ١٩٩٧، ٣/٩٩).

ويمثّل مسلك الحمل على المعنى أحد الأصول الكبرى التي بنى عليها أبو حيان الأندلسي منهجه التصحيحي، فقد درج النحاة منذ عهد مبكر على مراعاة المعنى عند اضطراب الظاهر، وحين يُعرض الإعراب للزَّيغ عن مقصود المتكلم. وهذا المسلك لا يُعد خروجًا عن الأصول، بل هو منها بمكان، إذ به تتماسك البنية التركيبية على مقتضى السياق والدلالة (البصلة، ٢٠١٦، ص.٣٣٦٣).

وقد وسّع أبو حيان من مجال تطبيق هذا الأصل، فكان ينظر إلى التركيب نظرة شاملة، تستوعب التقديم والتأخير، ومراعاة الضمائر، والربط الدلالي بين عناصر الجملة. ومن أبرز الأمثلة التي احتكم فيها إلى هذا الأصل ما أورده في مقام العطف أو التوكيد قبل الخبر، إذ صرّح بقوله: "ومن ذلك أن من شرط مراعاة ضمير المتكلم أو المخاطب أن يتأخر الخبر، فلو تقدم لم يجز إلا مراعاة الموصول، فيعود غائباً، مثاله أن تقدم الخبر في: أنا الذي قمت، وأنت الذي قمت، فإذا قدمته وجب أن يكون الضمير غائباً، فتقول: الذي قام أنا، والذي قام أنت، هذا مذهب الفراء، وهو الصحيح، وهو الذي تقتضيه أصول البصريين لأنهم يمنعون الحمل على المعنى قبل تمام الكلام، لأنه يلزم من ذلك الحمل على المعنى قبل حصول المعنى في اللفظ، ألا ترى أن الموصول إنما يكون في المعنى ضمير متكلم أو مخاطب إذا أخبرت عنه بضمير المتكلم أو المخاطب، أو أُخبر عن الضمير به، وأما قبل أن يُجعل أحدهما خبراً عن الآخر فلا يكون الموصول في معنى الضمير" (أبو حيان، ١٩٩٧، ٣/٩٩).

وفي هذا الموضع تتبدّى دقة أبي حيان وصرامته في مراعاة المقاصد الدلالية، إذ لم يرضَ بالركون إلى ظاهر لفظي يفضي إلى فساد في المعنى، بل قرر أن العود إلى الضمير لا يكون إلا بعد تمام الجملة، لأن "الموصول" لا يكتسب معنى المتكلم أو المخاطب إلا بعد اكتمال العلاقة الإسنادية، وهو بذلك يربط بين المعنى الظاهر وبنية الجملة كاملة.

ويزداد هذا الاتجاه وضوحًا عند حديثه عن العطف على موضع "أن" المصدرية، إذ ناقش فيه الأقوال، (الوقاد، ط.٢٠٠٠، ٣٠٨/١) ثم رجّح وقرّر بقوله:" وهو الصحيح لأنها في تقدير المفرد، ولا تُعطف جملة على مفرد؛ لأنها – وإن كانت مؤكدة – فقد غيرت المعنى بتغيير حكم الابتداء، وكذلك لا يجوز رفعه بالابتداء بعدها لأنه بمنزلة العطف على الموضع سواء" (أبو حيان، ١٩٩٧، ٢٠٤/٥).

وهذا النص يُبرِز قدرة أبي حيان على مزج المعنى بالصناعة، إذ يرى أن الموصول لا يتحقق فيه معنى ضمير المتكلم إلا بعد اكتمال البنية التركيبية للجملة، وفي هذا دقة علمية فائقة تنأى عن التسرع في التأويل.

ومن هنا نلحظ عمق التحليل التركيبي الذي يعتمد عليه أبو حيان، فهو لا يكتفي بالحكم القاعدي المجرد، بل يتتبّع الأثر الذي يُحدثه التقدير في المعنى، ويُقيّمه في ضوء الصناعة النحوية. فإلحاق الجملة بالمفرد ـ عنده ـ يخل بالتماسك التركيبي، ويشوّش على بنيته الدلالية.

٣. القياس النحوي

شكَّل القياسُ واحدًا من الأعمدة المنهجية التي استند إليها أبو حيان الأندلسي في تقريراته النحوية، وكان تعويله عليه تعويلَ من يرى فيه امتدادًا لمبدأ التعليل وضبط الصناعة، لا محضَ نقلٍ أو تقليدٍ لما ورد. والقياس في اللغة هو التقدير، يُقال: "قاسه بغيره" أي: قدَّره على مثاله (الأزهري، ط.٢٠٠١، قيس). أما في الاصطلاح النحوي، فهو حمل العرب بعضَ الكلمات على بعضٍ وإعطاؤها حكمًا واحدًا لوجه جامعٍ بينهما (السيوطي، ط.١٩٧٦، ص.٣٢). ومن هنا جاء تعليلُ القياس في كثير من المصادر النحوية تحت مسمى التعليل، لأنه وجه يُستند إليه في بناء الحكم (الملخ، ٢٠١١، ص.١٢٢).

وقد ظهرت آثار القياس في تصحيحات أبي حيان في مواطن كثيرة، منها تقديم عامل "كم" عليها، إذ قال: "وهو الأصل... وهو الصحيح لأنها لغة، فينبغي أن يقاس عليها" (أبو حيان، ١٩٩٧، ٣٥/١٠). كما جوَّز استعمال "مِن" لابتداء الغاية الزمانية، مخالفًا في ذلك مذهب البصريين، إذ قال: "وكونها لابتداء الغاية للزمان مختلف فيه: منع ذلك البصريون، وأثبته الكوفيون، وهو الصحيح، وقد كثر ذلك في لسان العرب نثرها ونظمها كثرة تسوغ القياس" (أبو حيان، ١٩٩٧، ١٢٠/١١).

فالناظر في هذه المواضع يدرك أن أبا حيان لا يُجيز القياس على غير سماع، إلا إذا كثرَ في لسان العرب حتى صار من الكثرة التي تُسوّغ التعميم. وهنا تتجلى طبيعة فهمه للقياس على أنه تعميمٌ مؤصّل لا إطلاق اعتباطي، بل يخضع لضوابط المعنى والسماع والصناعة معًا.

ولقد كان القياس في تصحيحاته متممًا للسماع، لا نقيضًا له، بل يستند إليه حين يندر النص أو يحتمل اللفظ وجهًا آخر، ومن ذلك قوله: "وهو الصحيح لأنها لغة، فينبغي أن يقاس عليها" (أبو حيان، ١٩٩٧، ١٠/٣٥)، أو قوله: "وقد كثر ذلك في لسان العرب نثرها ونظمها كثرة تسوغ القياس" (أبو حيان، ١٩٩٧، ١١/١٢٠).

وإن أبا حيان الأندلسي لم يكن في تصحيحاته مقلّدًا لنقلٍ، ولا مُتَبعًا لذوقٍ؛ بل نحويٌّ ناقدٌ، يبني تصحيحه على تحقيق دقيق، يستند إلى العقل حين يحضر، والنقل حين يُستشهد، ويؤسّس رأيه في ضوء علل الصناعة، وقرائن المعنى، وشواهد السماع، وسعة اللغة.

٤. التصحيح بالقراءة

من الضوابط الكبرى التي أولى لها أبو حيان عناية فائقة: الاستناد إلى القراءات القرآنية المتواترة، وقد عدّها في عداد الشواهد الفصيحة التي لا مطعن فيها، لأنها متصلة بأفصح من نطق بالعربية. والقراءة "اختلاف ألفاظ الوحي في الحروف أو النطق بها من حيث المد والهمز والتشديد والتخفيف أو غيره" (الزركشي، ١٩٨٠، ١/٣١٨).

ويعدّ أبو حيان القراءة القرآنية المتواترة حجة نحوية يُبنى عليها القياس، ويُؤسس بها التصحيح، كما في تفسيره لقوله تعالى: ﴿حاش لله﴾، إذ قال: "الصحيح أنها اسم منتصب انتصاب المصدر... ويؤيد هذا قراءة أبي السمال بالتنوين... وقراءة ابن مسعود بالإضافة" (أبو حيان، ١٩٩٧، ٨/٣٢٥). فهو هنا لا يكتفي بإيراد وجه الإعراب، بل يعضده بالقراءة القرآنية، ويجعل منها مستندًا قويًا في البناء النحوي.

ومن الأمثلة الدقيقة التي كشف فيها أبو حيان عن قدرته التحليلية العالية، ما أورده في تفسير قوله تعالى: ﴿حاش لله﴾ [يوسف:٣١]، حيث قال: "الصحيح أنها اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلًا من اللفظ بالفعل، فمن قال حاشى لله فكأنه قال: تنزيهًا لله. ويؤيد هذا قراءة أبي السمال "حاشىً لله" بالتنوين، فهذا مثل قولهم: رعيًا لزيد، وقراءة ابن مسعود "حاشى الله" بالإضافة، فهذا مثل سبحان الله ومعاذ الله" (أبو حيان، ١٩٩٧، ٨/٣٢٥).

فهو هنا لا يكتفي بتقرير الرأي، بل يُعضّده بقراءات متعددة تعكس ثراء العربية وتنوع وجوهها، ويربط بين القراءة والتركيب والوظيفة الإعرابية في بناء محكم.

ومن ذلك أيضًا ما استند إليه من قراءات لتسويغ تسكين الحروف، فقال: "ورفع الحرف الصحيح وجره، مثال تقدير الرفع فيه قراءة مسلمة بن محارب ﴿وبُعُولَتْهُنَّ﴾ بإسكان التاء، وحكى أبو زيد ﴿ورُسُلْنا لَدَيْهِم﴾ بإسكان اللام، وحكى أبو عمرو أن لغة تميم تسكين المرفوع من (يعلمْهم) ونحوه، وتسكين المجرور كقراءة أبي عمرو ﴿فتوبوا إلى بارئْكم﴾ وقراءة حمزة ﴿ومكر السيْء﴾" (أبو حيان، ١٩٩٧، ٢١٥/١).

إن هذه المواضع تبرز ما لدى أبي حيان من ملكة راسخة في الربط بين النص القرآني والقواعد النحوية، فلا ينفك يحيل إلى القراءة لتأييد القاعدة، أو تصويب الوجه الإعرابي، مما يكشف عن حسّ لغوي دقيق، وفقه نحوي عميق.

٥. التصحيح بالسماع

لقد كان للتصحيح بالسماع في منهج أبي حيان حظ وافر، فقد عدّه أصلاً من أصول التصحيح، بل كان عنده أصل الأصول، والفيصل حين تتعدد الأقوال. فلا يقل رتبة عن القراءة، وهو مِعْيار الاحتكام الأول، وقد عرّفه السيوطي بأنه "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، كالقرآن وكلام النبي صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب في زمن الاحتجاج" (السيوطي، ١٩٧٦، ص.٢٢) . قال في باب لا النافية للجنس" وهو الصحيح، وبه ورد السماع" (أبو حيان، ١٩٩٧، ٢١٩/٥)، أو في إيراده لقولهم: "شتّى تؤوب الحلبة" (أبو عبيد، ١٩٨٠، ص.١٣٣) على جواز تقديم الحال (أبو حيان، ١٩٩٧، ٨٤/٩).

وإلى ذلك أضاف شاهدًا آخر في تقديم الحال على عاملها، حيث علّق بقوله: "وسيأتي أن جواز تقديمه إذ ذاك هو الصحيح، وأما السماع فقوله تعالى: ﴿خشعًا أبصارهم يخرجون﴾ وخشعًا حال، وذو الحال الضمير في (يخرجون)، والعامل (يخرجون)، وقد تقدمت الحال عليه، وقالت العرب: شتّى تؤوب الحلبة" (أبو حيان، ١٩٩٧، ٨٤/٩).

وقد تتبّع السماع حتى في دقائق الصناعة النحوية، كقضية بناء صيغة "ما أفعله" للتعجب، حين قال: "الصحيح قول الجمهور، وهو قصر ذلك على السماع" (أبو حيان، ١٩٩٧، ٢٣٦/١٠).

ومنهجه هنا يتّضح في تقديم السماع على ما عداه، إذا ثبت وتحقّق، ويؤكد أن الصناعة لا تستقل وحدها، بل تُبنى على الشواهد وتُهذّب بها، فإذا وافقها المعنى والقياس، تمّ لها الاكتمال.

المطلب الثاني: معايير التصحيح الفلسفية

لقد اختطَّ أبو حيان في التصحيح مسلكًا علميًّا رصينًا، يجمع بين الشمول والتحليل، وبين الاستقراء والنقد. ولكنه كان في أسلوب فسلفي بديع إذ لم يكن التصحيح عنده حكمًا يُلقى على الأقوال من غير تعليل، بل كان نتيجة لتحليل موضوعي يُقوِّم به المذاهب، ويوازن بين الحجج، ويُعلي من شأن الدليل، سواء أكان شاهدًا نحويًا أو قراءة قرآنية أو سماعًا معتبرًا أو قياسًا مؤصلاً، ويمكن أن نظهر تلك المعايير الفلسفية في الآتي:

١. التصحيح بوصفه مسلكًا تحليليًا لا حكميًا

فأبو حيان لم يكن مقلدًا لمذهب، ولا تابعًا لمدرسة على إطلاقها، وإنما كان يُمارس التصحيح بوصفه فحصًا دقيقًا للمسألة النحوية في ضوء الأدلة المتاحة، وكان يتحرى العدالة العلمية في عرض المذاهب، ويُصرّح بما يراه راجحًا بمصطلح: "وهو الصحيح"، مقرونةً بالدليل والتحليل. ومن ذلك ما أورده في مسألة تقديم تمييز النسبة على عامله، حيث قال: "ذهب س والفراء وأكثر البصريين والكوفيين إلى منع ذلك... وذهب الكسائي... إلى جواز ذلك، وهو اختيار هذا المصنف، وهو الصحيح لكثرة ما ورد من الشواهد على ذلك وقياسًا على سائر الفضلات..." (أبو حيان، ١٩٩٧، ٢٦٢/٩). فهو هنا لا يقف عند مجرد نقل الخلاف، بل يورده، ويحلله، ويوازن بين أدلته، ثم يخلص إلى التصحيح، معززًا إياه بالشواهد، كما في البيت (ابن السراج، ١٩٨٠، ٢٢٤/١):

أَتَهْجُرُ لَيْلَى لِلْفِراق حَبِيبَها ... وَما كان نَفْساً بِالفِراقِ يَطِيبُ

وقد اعتمد في هذا الموضع على قاعدة فقهية في الصناعة النحوية، وهي أن العامل إذا كان فعلاً متصرفًا، جاز تقديم معموله عليه، كما يُقدَّم المفعول به على الفعل في نحو: عمراً ضرب زيد. وهذا يؤكد أن التصحيح عنده مؤسّسٌ على أصلٍ قياسي دقيق، لا على ميل أو ذوق.

وقد أيّد هذا المسلكَ جمهور من النحاة، منهم الكسائي وابن مالك، كما أفاده (ابن مالك، ١٩٩٠، ٣٨٩/٢)، واستدل عليه أبو حيان بعشرة شواهد شعرية، مما يعكس تعويله الكبير على السماع في تثبيت المسألة. (عبد الرازق، ٢٠٠٨، ص.١٦٣).

٢- التصحيح بوصفه نتاجًا لتركيب الدلالة والصناعة

من الخصائص البارزة في منهج أبي حيان أيضًا أنه لا يُغفل جانب المعنى في تقرير الصحة، بل يرى أن بناء الحكم لا يستقيم إلا إذا اجتمعت له دلالة التركيب مع صناعة الإعراب. وقد تجلى ذلك

في مواضع عدّة، منها قوله في مسألة تثنية أسماء الإشارة والموصولات: "وأما المشارات والموصولات نحو قولك هذان وهذين واللذان واللذين فإنهما عند أكثر النحويين من قبيل غير المثنى حقيقة. وهو الصحيح" (أبو حيان، ١٩٩٧، ١/٢٢٤).

وهنا يُقرّر أن هذه الألفاظ لا تدخل في التثنية الحقيقية؛ لأن المبني لا يُثنّى على الوجه المعروف، بل يُلحق بالمثنى من حيث اللفظ، لا من حيث الأصل البنيوي. وقد تبعه في هذا الرأي تلامذته، كـ (ناظر الجيش، ط.١٤٢٨، ٢/٦٥٧)، مما يدل على أثر مدرسته في من جاء بعده.

ومما يؤكد استقراره على هذا المسلك، عنايته بنقد المذاهب المعارضة، وردها بردود علمية دقيقة، قائمة على تفكيك الاستدلال، كما يظهر من تقعيده القاعدة، وتطبيقها على الشواهد، وتحليلها في ضوء المفاهيم النحوية الكبرى بنظرة فلسفية متّسقة.

فمنهج أبي حيان في التصحيح منهج فلسفي تأسيسي تحليلي، يجعل مِن "وهو الصحيح" خاتمة لبحثٍ دقيق، لا رأيًا يُتداول. وهو في ذلك أقرب ما يكون إلى منطق البحث الأصولي، القائم على الجمع بين النقل والعقل، وبين السماع والقياس، وبين البيان والمعقولية.

ويمكن القول في ضوء ما سبق، إن أبا حيان قدّم للتصحيح النحوي ملامح منهجية فلسفية متقدّمة، لم تقتصر على تقليد مدرسة من المدارس، بل تجاوزت ذلك إلى تأسيس منهج خاصّ، يستمد قوته من التزامه بالصناعة، واحتكامه إلى الدلالة، وتعزيزه بالشواهد، ونقده للمخالف، ووضوحه في التصريح بما يراه وجهَ الصواب.

٣- التصحيح بوصفه سمة فلسفية ملامحها الموازنة بين المنقول والمقيس

يتميّز المنهج النحوي عند أبي حيان الأندلسي بانفتاحه على أكثر من أصل من أصول الاستدلال، إذ لا يحصر الظاهرة النحوية في إطار قاعدة واحدة، بل يجمع بين السماع الموثوق والقياس الصحيح، في توازن دقيق يجنّبه الانحياز المطلق لأحدهما. فهو، كما يوضح (الهواري، ٢٠٠٩، ص.٢٠٠)، يراعي في تصحيح الأقوال مطابقة الاستعمال العربي، ويوازن بين حجية النقل وقوة القياس، انطلاقًا من قناعة بأن اللغة أوسع من أن تضبطها قاعدة واحدة مطردة، وأن ما ثبت عن العرب يُحتج به ما لم يخالف قياسًا مستقيمًا مدعومًا بالشواهد.

وهذا التوازن جعل السماع عنده خادمًا للقياس، والقياس تابعًا للاستعمال، وهو بذلك من النحاة الذين أعادوا الاعتدال في العلاقة بين الأصلين، متجنبًا الإفراط والتفريط، ومعالجًا كل مسألة بالأدوات

التي تناسبها. ويتجلى ذلك في مسائل عديدة بـ"التذييل والتكميل"، منها تقديم التمييز على عامله؛ حيث استند إلى شواهد شعرية تثبت الجواز، ثم قاسه على الفضلات الأخرى، معللًا بأن الفعل المتصرف يقبل تقدم معموله كما في المفعول به والحال، وهو مسلك يُبرز الطابع التركيبي التبريري في بناء الأحكام (الهواري، ٢٠٠٩، ص.٢٠١).

وفي مسألة تثنية أسماء الإشارة، رفض عدّها مثناة حقيقة، لغياب السماع العربي بذلك، مبيّنًا أن القياس وحده غير كافٍ ما لم يدعمه النقل الصحيح. كما يظهر حسّه النقدي في ردّه على البصريين في منع تقديم التمييز بحجة تقدم الضمير على الظاهر، حيث بيّن أن العلة المانعة في الحال غير موجودة في التمييز، مستندًا إلى قياس دقيق وتحليل موضعي للتركيب.

إن منهج أبي حيان يقوم على عرض الأقوال، وتحديد مواضع الخلاف، وتحرير الأحكام وفق مبدأ "القياس المحكوم بالاستعمال"، جامعًا بين النقل والتحليل العقلي. وهو بذلك يحقق نموذجًا رفيعًا من التحقيق العلمي والتجرد المنهجي، بعيدًا عن أسر التقليد أو سلطة المذهب، مع حفاظه على عمق النظر ودقة الاستدلال، مما جعله حلقة وصل بين التراث النحوي وأسس البحث اللغوي الرصين.

٤- مراعاة السياق التركيبي وتجاوز القاعدة المجردة

يُعلي المؤلِّف شأن السياق التركيبي ويقدّمه على القاعدةِ المجرَّدة؛ فيَصل التصحيح بما يقتضيه البناء النحويّ وسياق الاستعمال، متجاوزًا الوقوف عند متن القاعدة إلى تحليل البنية التي ينزَّل فيها المصطلح، لذلك يجيء حكمه مؤسَّساً على قرائن تركيبية ودلالية، وعلى وزن الأقوال وترجيح ما هو أقرب إلى نظام العربية وشواهدها، لا على تصوّر منطقيّ مجرّد، مع نزعة تقويمية واضحة في فحص الأحكام. (محمود، ٢٠٢٢، ص.١٧١).

ويُعدّ موقفه من مسألة المثنى الحقيقي والمثنى الملحق نموذجًا لهذه النزعة السياقية الفلسفية؛ إذ ذهب إلى أن "أسماء الإشارة والموصولات ليست من قبيل المثنى الحقيقي"، وعلل ذلك بأن هذه الأسماء "لا تُفارِق التعريف، والمعرفة لا تُثنّى على الأصل"، كما في قوله: "لو كانا من قبيل المثنى حقيقة لكنت تقول في تثنية الذي: الذيان، كما تقول في تثنية الشجي: الشجيان، وكنت تقول في تثنية هذا: هذيان، كما تقول في موسى: موسيان." (أبو حيان، ١٩٩٧، ١/٢٢٤).

وتتسع هذه النظرة لتشمل مواضع كثيرة من تصحيحاته، في مسائل التقديم والتأخير، والتقدير، والحذف، والعامل الحقيقي والمقدّر، إذ "يُحيل كثيرًا إلى العلاقة السياقية لا إلى النص القاعدي"، ويعيد

"توجيه العبارة بناءً على انسجامها التركيبي"، وهو ما يجعله قريبًا في مذهبه من النحاة الأصوليين، الذين يربطون الظاهرة بموقعها، ويحكمون السياق على القاعدة إذا تعارضت.

وقد ذهب (الداوودي، ١٩٩٨، ص.١٤٤) إلى أن أبا حيان "كان من القلائل الذين فكّكوا البنية الداخلية للجملة، ولم يكتفوا بتطبيق الحدود النحوية العامة، فكان يُميّز بين ما تحتمله الجملة وما تُوجبه القرائن السياقية"، وتصحيحه "يقع بناءً على هذا التحليل العميق، لا على مجرد وجود الشاهد أو القاعدة".

وإذا أردنا أن نضع اليد على الخصيصة الجوهرية في هذا المنحى، فإننا نجدها في أنّ مراعاة السياق عند أبي حيان "تمنح تصحيحاته توازنًا فلسفياً دقيقًا بين النظر النحوي والنظر البلاغي"، وتُقرّبه من منهج التأويل اللغوي العميق، الذي يجعل من "التركيب مدخلاً لفهم الوظيفة، لا مجرد موضع لتطبيق القاعدة.

وعليه، فإنّ الرؤية الفلسفية والبنية المنهجية للتصحيح عند أبي حيان ليست قائمة على تقليد مذهب، ولا على الإلزام القاعدي، وإنما تتشكل من ثلاث دوائر متكاملة: قاعدة مقيسة، وسياق لغوي محكوم، وسماع معتبر. وهذا التكامل هو ما يجعل من تصحيحاته أفقًا للتحليل النحوي، يتجاوز فيه الصناعة إلى فلسفة التركيب.

النتائج والتوصيات

في خاتمة هذا البحث، نحمد الله تعالى على ما وفق إليه وأعان عليه، ونسأله أن يجعله من العمل المقبول الذي ينفع، فقد كانت هذا البحث محاولة جادة للكشف عن معالم المنهج النحوي عند أبي حيان الأندلسي، من خلال تتبّع صنيعه في كتابه "التذييل والتكميل"، وقد تحصّلت على النتائج التالية:

١. كتاب التذييل والتكميل مثّل صورة من أرقى صور التأليف الموسوعي في النحو العربي، إذ اجتمعت فيه دقة الصناعة، وغزارة التحصيل، وعمق النظرة.
٢. أبو حيان خلّف أثرًا بالغ الأهمية في الدرس النحوي، يظهر في موسوعيته التحليلية، وإحاطته بالمذاهب النحوية، وصرامته المنهجية في الرد والاستدلال.
٣. كان التصحيح محوراً مركزياً في عرض المسائل النحوية وتوجيهها. إذ تكرر استخدامه لمصطلح مثل: "وهو الصحيح" و"والصحيح"، مقروناً بالتعليل الدقيق والتوثيق، بعيداً عن الانتماءات المذهبية الضيقة.
٤. يوكّد البحث أنّ أبا حيان لم يكن مقلدًا في أحكامه، بل كان يتحرّى الدقة في تحرير الأقوال، ويزنها بميزان علمي دقيق.
٥. ظهر من خلال البحث أنّ استعماله لمصطلح "الصحيح" كان ذا طابع منهجي متميز، لا سيما في أبواب العلة والتعليل، والمعنى والتأويل، معتمدًا على الركيزتين الأصليتين في التفكير النحوي: القياس والسماع.
٦. تميزت منهجيته في التصحيح بعرض الأقوال، ومناقشتها، وتفنيد الضعيف منها، ثم تصحيح الأرجح مدعومًا بالأدلة والشواهد، في توازن رفيع بين النقل والعقل، وبين النص والسياق، وبين القاعدة والاستعمال.
٧. كان من أبرز المواضع التي تجلت فيها دقته وقوته المنهجية: الحمل على المعنى، وتثنية المبني، وتقديم التمييز.
٨. كان أكثر صيغ التصحيح ورودًا في كتابه "الصحيح"، متفوقًا على الراجح والمختار، وانتشر في أكثر أبواب النحو والصرف، مما يدل على وعيه العميق بطبيعة اللغة وتعدد وجوهها، وانضباطه العلمي الرفيع في تحرير المسائل والترجيح بينها، على أساس متين من التحقيق والاستقراء والنظر الدقيق.

توصيات

أرى أهمية الالتفات إلى البحث في فلسفة اللغة من خلال كتب النحو الموسوعية، وإدراج قضايا التصحيح والترجيح ضمن برامج تعليم النحو العالي، بما يعزز الوعي المنهجي ويُنمّي الملكة النقدية لدى الباحثين في التراث.

المصادر والمراجع:

ابن السراج، محمد بن السري. (١٩٨٥). *الأصول في النحو* (ط١) (عبد الحسين الفتلي، تحقيق). مؤسسة الرسالة، بيروت.

ابن بطال، محمد بن أحمد. (د.ت) *النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذّب* (مصطفى عبد الحفيظ سالم، تحقيق). المكتبة التجارية، مكة المكرمة.

ابن جني، عثمان. (د.ت) *الخصائص* (محمد علي النجار، تحقيق). القاهرة.

ابن دريد، محمد بن الحسن. (١٩٨٧) *جمهرة اللغة* (ط٣) (رمزي منير البعلبكي، تحقيق). دار العلم للملايين، بيروت.

ابن سلاّم، القاسم، (١٩٨٠). *الأمثال*، (ط١) (عبد المجيد قطامش، تحقيق) دار المأمون للتراث.

ابن سيده، علي بن إسماعيل. (٢٠٠٠) *المحكم والمحيط الأعظم* (ط١) (عبد الحميد هنداوي، تحقيق). دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن عبد البر، يوسف بن عمر. (١٩٩٤) *بيان العلم وفضله* (ط١) (أبو الأشبال الزهيري، تحقيق). دار ابن الجوزي، الرياض.

ابن عصفور، علي بن مؤمن، (١٤٠٢) *شرح جمل الزجاجي* (ط١) (صاحب أبو جناح، تحقيق).

ابن مالك، محمد بن عبد الله. (١٩٨٢) *شرح الكافية الشافية* (ط١) (عبد المنعم أحمد هريدي، تحقيق). جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة.

ابن مالك، محمد بن عبد الله. (١٩٩٠) *شرح التسهيل* (ط١) (عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، تحقيق). دار هجر، القاهرة.

ابن منظور، محمد بن مكرم. (١٩٩٠) *لسان العرب*، (ط١). دار صادر، بيروت.

ابن ناصر، كمال .(2018) *.الشاهد النحوي في التذييل والتكميل* .الجزائر: منشورات التنوير.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف. (٢٠٠١) *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك* (محمد محيي الدين عبد الحميد، تحقيق). المكتبة العصرية، بيروت.

ابن يعيش، يعيش بن علي. (٢٠٠١) *شرح المفصل* (ط١) (إميل بديع يعقوب، تحقيق). عالم الكتب، بيروت.

الأزهري، محمد بن أحمد. (٢٠٠١) *تهذيب اللغة*، (ط١) (محمد عوض مرعب، تحقيق). دار إحياء التراث العربي، بيروت.

الأشموني، علي بن محمد. (١٩٩٨) *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك* (ط١). دار الكتب العلمية، بيروت.

الأنباري، أبو البركات. (١٩٩٥). *أسرار العربية*(ط١) (فخر صالح قدارة، تحقيق). دار الجيل، بيروت.

الأنباري، أبو البركات. (١٩٩٧) *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين* (ط١) (محمد محي الدين عبد الحميد، تحقيق). القاهرة.

الأندلسيّ، أبو حيان. (١٩٩٢) *البحر المحيط في التفسير* (ط١). دار الفكر، بيروت.

الأندلسيّ، أبو حيان. (١٩٩٧) *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل* (ط١) (حسن هنداوي، تحقيق). دار القلم، دمشق.

الأندلسيّ، أبو حيان. (١٩٩٨) *ارتشاف الضرب من لسان العرب*(ط١) (رجب عثمان محمد، تحقيق). مكتبة الخانجي، القاهرة.

البصلة، عائدة سعيد، (٢٠١٦م)، *بين الحمل على المعنى والصناعة النحوية عند أبي حيان الأندلسي في التذييل والتكميل (من الجزء الأول إلى السادس)*، منشور في حولية كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، جرجا.

الجوجري، محمد بن عبد المنعم. (٢٠٠٤) *شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب* (ط١) (نواف بن جزاء الحارثي، تحقيق). عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

الجوهري، إسماعيل بن حماد. (١٩٨٧) *الصحاح* (ط٤) (أحمد عبد الغفور عطار). دار العلم للملايين، بيروت.

الحسني، عبد العزيز .(2021) .*شرح التسهيل ومناهج شُراحه* .بيروت: دار ابن النديم.

الحطّاب، محمد بن محمد. (١٩٩٢) *مواهب الجليل شرح مختصر الخليل* (ط٣). دار الفكر، بيروت.

حمادي، محمد ضاري. (١٩٨٢) *الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية* (ط١). مؤسسة الرسالة للمطبوعات العربية، بيروت.

الحميري، نشوان بن سعيد. (١٩٩٠) *شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم* (ط١) (حسين بن عبد الله العمري ومطهر بن علي الإرياني ويوسف محمد عبد الله). دار الفكر المعاصر، بيروت.

الداوودي، أحمد. (١٩٩٨). *الترجيح في النحو العربي: دراسة في ضوء آراء النحاة*. مكتبة زهراء الشرق، القاهرة.

درويش، عبد الله. (١٩٨٧). *دراسات في علم الصرف*. (ط٣). مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة.

الرازي، محمد بن عمر. (١٤٠٠) *المحصول في علم الأصول، المحصول في علم الأصول* (ط١) (طه جابر فياض العلواني). جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

الرضي، محمد بن الحسن. (١٤١٦) *شرح الرضي على الكافية* (ط٢) (يوسف حسن عمر، تحقيق). منشورات جامعة بني غازي، ليبيا.

الزجاجي، أبو القاسم. (١٤٠٥) *الإيضاح في علل النحو* (ط٥) (مازن المبارك، تحقيق). دار النفائس.

الزركشي، محمد بن عبد الله. (١٩٥٧)، *البرهان في علوم القرآن* (ط١) (محمد أبو الفضل إبراهيم، تحقيق). دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، القاهرة.

السامرائي، فاضل صالح. (٢٠٠٠). *معاني النحو*، (ط١). دار الفكر، الأردن.

السعدي، حسن. (2012) . *منهج أبي حيان النحوي في ضوء التذييل والتكميل*. دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت.

سيبويه، عمرو بن عثمان. (١٩٨٨) *الكتاب* (ط٣) (عبد السلام محمد هارون، تحقيق). مكتبة الخانجي، القاهرة.

السيد، صبري إبراهيم. (١٩٨٩) *شواهد أبي حيان في تفسيره*، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

السيوطي، عبد الرحمن. (١٩٧٦) *الاقتراح في علم أصول النحو* (ط١) (أحمد محمد قاسم، تحقيق). القاهرة.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى. (١٩٩٧) *الموافقات* (ط١) (مشهور بن حسن، تحقيق). دار ابن عفان، الأردن.

شاكر، محمود. (١٩٩٧) *رسالة في الطريق إلى ثقافتنا (ط١)*. مطبعة المدني، القاهرة.

الشربيني، محمد بن أحمد. (١٩٩٤) *مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج* (ط١). دار الكتب العلمية، بيروت.

الصبان، علي بن محمد. (د.ت) *حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني*، القاهرة.

الطاهر، أحمد .(2019) . *النحو العربي بين التأصيل والتحديث* .القاهرة: دار النشر للجامعات.

عبد العاطي، محمود .(2023) .*التصحيح والترجيح في الشروح النحوية الكبرى* .القاهرة: دار الآفاق.

العكروت، سالم. (٢٠٢٠). "منهج أبي حيان الأندلسي في التذييل والتكميل ."*مجلة الدراسات النحوية*"، (18).

الكفوي، أيوب بن موسى. (١٩٩٠) *الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية* (ط١) (عدنان درويش، ومحمد المصري، تحقيق). مؤسسة الرسالة، بيروت.

كيطان، وسام صدام، العنبكي، علي عبد الله، (٢٠٢٤). الأحكام النحوية الضعيفة الممنوع استعمالها في الأسماء عند أبي حيّان في «التذييل والتكميل»: دراسة تقويمية. مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، ١(١٠١)، ٥٤٦–٥٥٦.

محمود، نورة ياسين، (٢٠٢٢)، *كتاب التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي، دراسة تحليلية*، منشور في مجلة اللغة العربية والعلوم الإنسانية، جامعة الوادي الجديد، العدد٣.

المرادي، حسن بن قاسم. (٢٠٠١) *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك* (ط١) (عبد الرحمن علي سليمان، تحقيق). دار الفكر العربي.

الملخ، حسين خميس. (٢٠١١). *نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين*، (ط١). دار الشروق، عمان.

المناوي، عبد الرؤوف بن علي. (١٩٩٠) *التوقيف على مهمات التعاريف* (ط١) (عبد الخالق ثروت، تحقيق). عالم الكتب، القاهرة.

ناظر الجيش، محمد بن يوسف. (١٤٢٨) *تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد* (ط١) (علي محمد فاخر وآخرون، تحقيق). دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة.

الهواري، عبد السلام. (٢٠٠٩). *أبو حيان الأندلسي وجهوده في النحو والصرف*. دار العلم للملايين، بيروت.

الوراق، محمد بن عبد الله، (١٩٩٩) *علل النحو* (ط١) (محمود جاسم محمد الدرويش، تحقيق). مكتبة الرشد، الرياض.

الوقاد، خالد بن عبد الله. (٢٠٠٠) *شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح* (ط١). دار الكتب العلمية، بيروت.

Ibn al-Sarrāj, Muḥammad ibn al-sirrī. (1985). al-uṣūl fī al-naḥw (Ṭ1) (‘Abd al-Ḥusayn al-Fatlī, taḥqīq). Mu′assasat al-Risālah, Bayrūt.

Ibn Baṭṭāl, Muḥammad ibn Aḥmad. (D. t) al-nuẓum al-musta‘dhab fī tafsīr Gharīb alfāẓ al-muhadhdhab (Muṣṭafá ‘Abd al-Ḥafīẓ Sālim, taḥqīq). al-Maktabah al-Tijārīyah, Makkah al-Mukarramah.

Ibn Jinnī, ‘Uthmān. (D. t) al-Khaṣā’iṣ (Muḥammad ‘Alī al-Najjār, taḥqīq). al-Qāhirah.

Ibn Durayd, Muḥammad ibn al-Ḥasan. (1987) Jamharat al-lughah (ṭ3) (Ramzī Munīr al-Ba‘labakkī, taḥqīq). Dār al-‘Ilm lil-Malāyīn, Bayrūt.

Ibn Sallām, al-Qāsim, (1980). al-amthāl, (Ṭ1) (‘Abd al-Majīd Qaṭāmish, taḥqīq) Dār al-Ma′mūn lil-Turāth.

Ibn sydh, ‘Alī ibn Ismā‘īl. (2000) al-Muḥkam wa-al-Muḥīṭ al-A‘ẓam (Ṭ1) (‘Abd al-Ḥamīd Hindāwī, taḥqīq). Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Bayrūt.

Ibn ‘Abd al-Barr, Yūsuf ibn ‘Umar. (1994) bayān al-‘Ilm wa-faḍlihi (Ṭ1) (Abū al-Ashbāl al-Zuhayrī, taḥqīq). Dār Ibn al-Jawzī, al-Riyāḍ.

Ibn ‘Uṣfūr, ‘Alī ibn Mu′min, (1402) sharḥ Jamal al-Zajjājī (Ṭ1) (ṣāḥib Abū Janāḥ, taḥqīq).

Ibn Mālik, Muḥammad ibn ‘Abd Allāh. (1982) sharḥ al-Kāfiyah al-shāfiyah (Ṭ1) (‘Abd al-Mun‘im Aḥmad Harīdī, taḥqīq). Jāmi‘at Umm al-Qurá Markaz al-Baḥth al-‘Ilmī wa-Iḥyā’ al-Turāth al-Islāmī Kullīyat al-sharī‘ah wa-al-Dirāsāt al-Islāmīyah, Makkah al-Mukarramah.

Ibn Mālik, Muḥammad ibn ‘Abd Allāh. (1990) sharḥ al-Tas'hīl (Ṭ1) (‘Abd al-Raḥmān al-Sayyid wa-Muḥammad Badawī al-Makhtūn, taḥqīq). Dār Hajar, al-Qāhirah.

Ibn manẓūr, Muḥammad ibn Mukarram. (1990) Lisān al-‘Arab, (Ṭ1). Dār Ṣādir, Bayrūt.

Ibn Nāṣir, Kamāl. (2018). al-Shāhid al-Naḥwī fī al-Tadhyīl wa-al-takmīl. al-Jazā’ir : Manshūrāt al-Tanwīr.

Ibn Hishām, ‘Abd Allāh ibn Yūsuf. (2001) Awḍaḥ al-masālik ilá Alfīyat Ibn Mālik (Muḥammad Muḥyī al-Dīn ‘Abd al-Ḥamīd, taḥqīq). al-Maktabah al-‘Aṣrīyah, Bayrūt.

Ibn Ya‘īsh, Ya‘īsh ibn ‘Alī. (2001) sharḥ al-Mufaṣṣal (Ṭ1) (Imīl Badī‘ Ya‘qūb, taḥqīq). ‘Ālam al-Kutub, Bayrūt.

al-Azharī, Muḥammad ibn Aḥmad. (2001) Tahdhīb al-lughah, (Ṭ1) (Muḥammad ‘Awaḍ Mur‘ib, taḥqīq). Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī, Bayrūt.

al-Ushmūnī, ‘Alī ibn Muḥammad. (1998) sharḥ al-Ushmūnī ‘alá Alfīyat Ibn Mālik (Ṭ1). Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Bayrūt.

al-Anbārī, Abū al-Barakāt. (1995). Asrār al-‘Arabīyah (Ṭ1) (Fakhr Ṣāliḥ Qadārah, taḥqīq). Dār al-Jīl, Bayrūt.

L’nbāry, Abū al-Barakāt. (1997) al-Inṣāf fī masā’il al-khilāf bayna al-naḥwīyīn al-Baṣrīyīn wa-al-Kūfīyīn (Ṭ1) (Muḥammad Muḥyī al-Dīn ‘Abd al-Ḥamīd, taḥqīq). al-Qāhirah.

Al’ndlsī, Abū Ḥayyān. (1992) al-Baḥr al-muḥīṭ fī al-tafsīr (Ṭ1). Dār al-Fikr, Bayrūt.

Al’ndlsī, Abū Ḥayyān. (1997) al-Tadhyīl wa-al-takmīl fī sharḥ Kitāb al-Tas'hīl (Ṭ1) (Ḥasan Hindāwī, taḥqīq). Dār al-Qalam, Dimashq.

Al’ndlsī, Abū Ḥayyān. (1998) Irtishāf al-ḍarb min Lisān al-‘Arab (Ṭ1) (Rajab ‘Uthmān Muḥammad, taḥqīq). Maktabat al-Khānjī, al-Qāhirah.

Albṣlh, ‘Ā’idah Sa‘īd, (2016m), bayna al-ḥaml ‘alá al-ma‘ná wa-al-Ṣinā‘ah al-naḥwīyah ‘inda Abī Ḥayyān al-Andalusī fī al-Tadhyīl wa-al-takmīl (min al-juz′ al-Awwal ilá al-sādis), manshūr fī Ḥawlīyat Kullīyat al-lughah al-‘Arabīyah bi-Jāmi‘at al-Azhar, Jirjā.

al-Jūjarī, Muḥammad ibn ‘Abd al-Mun‘im. (2004) sharḥ Shudhūr al-dhahab fī ma‘rifat kalām al-‘Arab (Ṭ1) (Nawwāf ibn Jazā’ al-Ḥārithī, taḥqīq). ‘lmādat al-Baḥth al-‘llmī bi-al-Jāmi‘ah al-Islāmīyah, al-Madīnah al-Munawwarah.

al-Jawharī, lsmā‘īl ibn Ḥammād. (1987) al-ṣiḥāḥ (ṭ4) (Aḥmad ‘Abd al-Ghafūr ‘Aṭṭār). Dār al-‘llm lil-Malāyīn, Bayrūt.

al-Ḥasanī, ‘Abd al-‘Azīz. (2021). sharḥ al-Tas'hīl wa-manāhij shurāḥh. Bayrūt : Dār Ibn al-Nadīm.

Alḥṭṭāb, Muḥammad ibn Muḥammad. (1992) Mawāhib al-Jalīl sharḥ Mukhtaṣar al-Khalīl (ṭ3). Dār al-Fikr, Bayrūt.

Ḥammādī, Muḥammad Ḍārī. (1982) al-ḥadīth al-Nabawī al-Sharīf wa-atharuhu fī al-Dirāsāt al-lughawīyah wa-al-naḥwīyah (Ṭ1). Mu′assasat al-Risālah lil-Maṭbū‘āt al-‘Arabīyah, Bayrūt.

al-Ḥimyarī, Nashwān ibn Sa‘īd. (1990) Shams al-‘Ulūm wa-dawā’ kalām al-‘Arab min alklwm (Ṭ1) (Ḥusayn ibn ‘Abd Allāh al-‘Umarī wmṭhr ibn ‘Alī al-lryānī wa-Yūsuf Muḥammad ‘Abd Allāh). Dār al-Fikr al-mu‘āṣir, Bayrūt.

al-Dāwūdī, Aḥmad. (1998). al-tarjīḥ fī al-naḥw al-‘Arabī : dirāsah fī ḍaw′ Ārā’ al-nuḥāh. Maktabat Zahrā’ al-Sharq, al-Qāhirah.

Darwīsh, ‘Abd Allāh. (1987). Dirāsāt fī ‘ilm al-ṣarf. (ṭ3). Maktabat al-ṭālib al-Jāmi‘ī, Makkah al-Mukarramah.

al-Rāzī, Muḥammad ibn ‘Umar. (1400) al-Maḥṣūl fī ‘ilm al-uṣūl, al-Maḥṣūl fī ‘ilm al-uṣūl (Ṭ1) (Ṭāhā Jābir Fayyāḍ al-‘Alwānī). Jāmi‘at al-Imām Muḥammad ibn Sa‘ūd al-Islāmīyah, al-Riyāḍ.

al-Raḍī, Muḥammad ibn al-Ḥasan. (1416) sharḥ al-Raḍī ‘alá al-Kāfiyah (ṭ2) (Yūsuf Ḥasan ‘Umar, taḥqīq). Manshūrāt Jāmi‘at Banī Ghāzī, Lībiyā.

al-Zajjājī, Abū al-Qāsim. (1405) al-Īḍāḥ fī ‘llal al-naḥw (ṭ5) (Māzin al-Mubārak, taḥqīq). Dār al-Nafā’is.

al-Zarkashī, Muḥammad ibn ‘Abd Allāh. (1957), al-burhān fī ‘ulūm al-Qur’ān (Ṭ1) (Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, taḥqīq). Dār Iḥyā’ al-Kutub al-‘Arabīyah ‘Īsá al-Bābī al-Ḥalabī wa-shurakā’ih, al-Qāhirah.

al-Sāmarrā’ī, Fāḍil Ṣāliḥ. (2000). ma‘ānī al-naḥw, (Ṭ1). Dār al-Fikr, al-Urdun.

al-Sa‘dī, Ḥasan. (2012). Manhaj Abī Ḥayyān al-Naḥwī fī ḍaw’ al-Tadhyīl wa-al-takmīl. Dār al-Kitāb al-jadīd al-Muttaḥidah, Bayrūt.

Sībawayh, ‘Amr ibn ‘Uthmān. (1988) al-Kitāb (ṭ3) (‘Abd al-Salām Muḥammad Hārūn, taḥqīq). Maktabat al-Khānjī, al-Qāhirah.

al-Sayyid, Ṣabrī Ibrāhīm. (1989) shawāhid Abī Ḥayyān fī tafsīrihi, Dār al-Ma‘rifah al-Jāmi‘īyah, al-Iskandarīyah.

al-Suyūṭī, ‘Abd al-Raḥmān. (1976) al-Iqtirāḥ fī ‘ilm uṣūl al-naḥw (Ṭ1) (Aḥmad Muḥammad Qāsim, taḥqīq). al-Qāhirah.

al-Shāṭibī, Ibrāhīm ibn Mūsá. (1997) al-Muwāfaqāt (Ṭ1) (Mashhūr ibn Ḥasan, taḥqīq). Dār Ibn ‘Affān, al-Urdun.

Shākir, Maḥmūd. (1997) Risālat fī al-ṭarīq ilá Thaqāfatunā (Ṭ1). Maṭba‘at al-madanī, al-Qāhirah.

al-Shirbīnī, Muḥammad ibn Aḥmad. (1994) Mughnī al-muḥtāj ilá ma'rifat ma'ānī alfāẓ al-Minhāj (Ṭ1). Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, Bayrūt.

al-Ṣabbān, 'Alī ibn Muḥammad. (D. t) Ḥāshiyat al-Ṣabbān 'alá sharḥ al-Ushmūnī 'alá Alfīyat Ibn Mālik, wa-ma'ahu sharḥ al-shawāhid ll'yny, al-Qāhirah.

al-Ṭāhir, Aḥmad. (2019). al-naḥw al-'Arabī bayna al-ta'ṣīl wa-al-taḥdīth. al-Qāhirah : Dār al-Nashr lil-Jāmi'āt.

'Abd al-'Āṭī, Maḥmūd. (2023). al-taṣḥīḥ wa-al-tarjīḥ fī al-Shurūḥ al-naḥwīyah al-Kubrá. al-Qāhirah : Dār al-Āfāq.

Al'krwt, Sālim. (2020). "Manhaj Abī Ḥayyān al-Andalusī fī al-Tadhyīl wa-al-takmīl". Majallat al-Dirāsāt al-naḥwīyah ",. (18)

al-Kaffawī, Ayyūb ibn Mūsá. (1990) al-Kullīyāt Mu'jam fī al-muṣṭalaḥāt wa-al-furūq al-lughawīyah (Ṭ1) ('Adnān Darwīsh, wa-Muḥammad al-Miṣrī, taḥqīq). Mu'assasat al-Risālah, Bayrūt.

Kyṭān, Wisām Ṣaddām, al-'Anbakī, 'Alī 'Abd Allāh, (2024). al-aḥkām al-naḥwīyah al-ḍa'īfah al-mamnū' isti'mālihā fī al-asmā' 'inda Abī ḥyyān fī « al-Tadhyīl wa-al-takmīl » : dirāsah taqwīmīyah. Majallat Dīyālá lil-Buḥūth al-Insānīyah, 1 (101), 546 – 556.

Maḥmūd, Nūrah Yāsīn, (2022), Kitāb al-Tadhyīl wa-al-takmīl li-Abī Ḥayyān al-Andalusī, dirāsah taḥlīlīyah, manshūr fī Majallat al-lughah al-'Arabīyah wa-al-'Ulūm al-Insānīyah, Jāmi'at al-Wādī al-jadīd, al'dd3.

al-Murādī, Ḥasan ibn Qāsim. (2001) Tawḍīḥ al-maqāṣid wa-al-masālik bi-sharḥ Alfīyat Ibn Mālik (Ṭ1) ('Abd al-Raḥmān 'Alī Sulaymān, taḥqīq). Dār al-Fikr al-'Arabī.

al-Mulkh, Ḥusayn Khamīs. (2011). Naẓarīyat al-Ta'līl fī al-naḥw al-'Arabī bayna al-qudamā' wa-al-muḥaddithīn, (Ṭ1). Dār al-Shurūq, 'Ammān.

al-Munāwī, 'Abd al-Ra'ūf ibn 'Alī. (1990) al-Tawqīf 'alá muhimmāt al-ta'ārīf (Ṭ1) ('Abd al-Khāliq Tharwat, taḥqīq). 'Ālam al-Kutub, al-Qāhirah.

Nāẓir al-Jaysh, Muḥammad ibn Yūsuf. (1428) tamhīd al-qawā'id bi-sharḥ Tas'hīl al-Fawā'id (Ṭ1) ('Alī Muḥammad Fākhir wa-ākharūn, taḥqīq). Dār al-Salām lil-Ṭibā'ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī' wa-al-Tarjamah, al-Qāhirah.

al-Hawwārī, 'Abd al-Salām. (2009). Abū Ḥayyān al-Andalusī wa-juhūduhu fī al-naḥw wa-al-ṣarf. Dār al-'Ilm lil-Malāyīn, Bayrūt.

al-Warrāq, Muḥammad ibn 'Abd Allāh, (1999) 'Ilal al-naḥw (Ṭ1) (Maḥmūd Jāsim Muḥammad al-Darwīsh, taḥqīq). Maktabat al-Rushd, al-Riyāḍ.

al-Waqqād, Khālid ibn 'Abd Allāh. (2000) sharḥ al-Taṣrīḥ 'alá al-Tawḍīḥ aw al-Taṣrīḥ bmḍmwn al-Tawḍīḥ (Ṭ1). Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, Bayrūt.